

**رسم خريطة لتحديد الجهات الفاعلة من
الشباب في المجتمع المدني
في المنطقة الأورومتوسطية
من أجل إنشاء مساحة حوار تحتضن وتجمع مؤسسات البحر
الأبيض المتوسط**

عبد السلام بدر

جوان 2021

إعلان عن إخلاء المسؤولية

تمثل الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا المنشور آراء المؤلف وهي لا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي للاتحاد مجالات والشبكة الأوروبية المتوسطية فرنسا أو أي كيان آخر مذكور في التقرير. لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي من جانب المتعهد فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي كيان أو لأي بلد. بالإضافة إلى ذلك، فإن أمثلة التحليل التي تم اعتمادها في هذه الوثيقة ليست سوى عينات وأمثلة تستند إلى عينة بيانات محدودة للغاية ومعلومات مؤرخة مفتوحة المصدر.

الشكر

يشكر المؤلف جميع أصحاب المصلحة (المنظمات أو الأفراد على حد سواء) الذين شاركوا في تسهيل إنتاج هذا المشروع. على وجه الخصوص، نُعرب عن شكرنا الجزيل لجميع ممثلي الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني الذين شاركوا في الاستطلاع والمقابلات عبر دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الثمانية وخارجها. كما نشكر كذلك مشروع مجالات، إضافة إلى المسؤولين والمسؤولين في مكتب الشبكة الأوروبية المتوسطية فرنسا وجميع شركائها على تكليف المؤلف بالمشروع. نوجه شكرًا خاصًا للسيدة ناتالي المهدي لتوجيهها المستمر طوال مراحل المشروع المختلفة!

قائمة الرّسوم البيانيّة والجداول

الرّسوم البيانيّة	الصفحة
الرّسم البيانيّ 1: توزيع الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ في نطاق البحث	18
الجدول البيانيّ 1: توزيع الوضع القانوني للمؤسسات المأخوذة كعيّنة	18
الجدول البيانيّ 2: توزيع المنظّمات الشّبابيّة وفق مجال العمل أو الخبرة	19
الجدول البيانيّ 3: توزيع المتعاونين والشركاء الرّئيسيين للجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ	20
الجدول البيانيّ 4: مصادر التّحدّيات الرّئيسيّة التي تواجهها الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ	21
الجدول البيانيّ 5: تأثير جائحة الكوفيد 19 على مجال عمل الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ	22
الجدول البيانيّ 6: استراتيجيّات الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ لتجاوز تحديّات جائحة الكوفيد 19	23
الجدول البيانيّ 7: تصوّرات ورؤى الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ حول مساحة الحوار الجديدة التي تختصنهم	25
الجدول البيانيّ 8: الإجراءات المقترحة القابلة للتّنفيد	29

الملخص التنفيذي

شهدت سنة 2021 حدثين رئيسيين ستركبان آثارًا دائمةً على ممثلي الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الصّفة الجنوبية المجاورة. تمثّل الحدث الأول في توفير مختلف اللقّاحات لمواجهة جائحة الكوفيد 19. حملت هذه اللقّاحات في طياتها نسيماً جديداً من الأمل بعد مرور أكثر من عام عانى خلاله الشباب من مختلف المصاعب غير المتوقّعة التي كتّفت حدّة التّحدّيات التي ما فتئ يتصدّى لها هؤلاء على مرّ السّنين. أمّا الحدث الثّاني، فيتجسّد في تجديد أجندة الاتحاد الأوروبي المتعلّقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (2021-2027).

في هذا الإطار، قرّر اتحاد مجالات إجراء دراسة إقليمية بغية استكشاف ديناميكيات ممثلي الشباب، الجهات الفاعلة من هذه الشّريحة العمرية في المجتمع المدني، ومختلف المنظّمات في الصّفة الجنوبية المجاورة. كانت أهداف هذه الدّراسة مزدوجة، فقد سعت إلى رسم خريطة تبيّن الوضع الحاليّ للعمليات في طور الإجراء والتّحدّيات المُعلّقة التي تواجهها منظّمات المجتمع المدني الشّبابية في المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار السّياق السّالف ذكره. كما سعت كذلك إلى تحديث توصيات مجالات السابقة من خلال اقتراح خطة عمل عمليّة واضحة لتصميم مساحة حوارٍ وتطبيقها بين كلٍّ من الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع والمؤسّسات الوطنيّة والأوروبيّة.

لذا، يتناول هذا البحث ثلاث نقاط على الأقلّ حدّدها اتحاد مجالات من خلال سلسلة الدّوات عبر الإنترنت وندوة السّياسة الجنوبيّة التي عقدها مع مختلف الفاعلين من الشباب وممثلي الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى الشّركاء الإقليميين طوال سنة 2020. بناءً عليه، تتمحور النّقطة الأولى حول معاينة الهياكل المؤسّسية والتّعاونيّة والموضوعيّة الأساسيّة التي يعمل في إطارها ممثلو الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الصّفة الجنوبية المجاورة.

أمّا النّقطة الثّانية فهي تحاول استكشاف تأثير جائحة الكوفيد 19 على أولويّات وطريقة إنتاجيّة هذه الهياكل. ثالثاً وأخيراً، سعى البحث إلى الاستفادة، بشكل استباقيّ، من بعض التّعليقات الأولى والتّصورات الخاصّة بالجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني فيما يتعلّق بمستقبل اتّفاقيّات الشّراكة مع الاتحاد الأوروبي في ضوء "الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط". تهدف معالجة هذه الإشكاليّات المركزيّة إلى اقتراح تصميم وخطة عمل تكون مساحةً للشّباب ولاكّيات الحوار. نؤمن إيماناً عميقاً أنّ خلق مثل هذه المساحة سيُمكن من توحيد المنظّمات التي تعمل مع الشباب، بما في ذلك الأقليات العرقية والدينيّة ومختلف المجموعات المحرومة، مثل النّساء والمهاجرين. كما أنّه سيساعد الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني على العمل بأكثر فعاليّة لتحقيق الأهداف المشتركة لتتعهّد بمشاريع الدّعوة المشتركة وللعمل على تجاوز التّحدّيات الإقليمية في إطار لا يكون فيه الشباب مجرد عنصر مستفيد، بل عنصراً ناشطاً ومشاركاً.

صُمِّمَ هذا البحث وفق تصميمٍ علميٍّ مختلطٍ بحثٍ من حيث المنهجية والتنفيذ من خلال اعتماد:

1/ بحث وثائقيٍّ معمق

2/ استطلاع رأي

3/ مقابلة واضحة المعالم تستهدف الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في 7 دول من دول الضفة الجنوبية. أتمت 488 جهة من الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني البحث وأجرت 13 جهة أخرى من 6 دول من دول الضفة الجنوبية مقابلةً مفصلة وعميقة. خضعت البيانات لإجراءات منهجية لجمعها وترميزها وتحليلها. بناءً على نطاق الدراسة وأهدافها والجمهور المستهدف، اعتمد التحليل منهجًا موجّهًا نحو السياسات والأطر النظرية مما ساعد على إنشاء موجزٍ سياسةٍ وخطةٍ عمليةٍ يمكن نقلها وتحولها.

أثمر البحث عدّة نتائج مهمّة. أولاً، يمثّل التعليم والتدريب وبناء القدرات القطاع التي تشغل معظم مجالات عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني التي شاركت في الدراسة: 72,2٪ (العدد = 352). إنّ هذا المؤشر يتوافق مع رقم ينذر بالخطر كان قد أبرزه تقرير البنك الدولي لسنة 2020، بعبارة أخرى "يمثّل الشباب في منطقة جنوب المتوسط المجموعة الوحيدة على الصعيد العالمي التي تواجه مخاطر تفشي البطالة التي تزامن ارتفاعاً في مستوى التعليم". لذا، يجب أن يخصّص التعاون الدولي والبرامج التي سيتم إطلاقها مع الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الضفة الجنوبية في المستقبل المزيد من الموارد والاهتمام لهذا القطاع ولمثل هذه المنظمات. النتيجة الثانية ذات صلة وطيدة بالتحديات المعلقة التي تعيق عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الضفة الجنوبية وهي على التوالي: نقص الموارد التربوية والمالية، الأطر القانونية المقيّدة التي تضبط عمل الجمعيات، وعدم الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التمويل التسلسلي من الجمعيات الكبيرة والقديمة، لا سيّما تلك التي تقدّم مشاريعاً ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي وسفارات أخرى.

أمّا المؤشر الكاشف الثالث فهو يرتبط بمرونة واستجابة الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني. رابعاً، ترخّب هذه المنظمات بأجندة الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط التي تمّ تجديدها (2021-2027)، وتبقى آمالها كبيرة فيما يتعلق بأهدافها وأعمالها ونتائجها المتوقعة التي تستهدف مستقبل الشباب. والمثير للدهشة أنّه رغم أنّ جميع المشاركين في الدراسة أفادوا بأنهم على دراية بتحديد اتفاقية الشراكة، فإن الأغلبية، إن لم نقل الجميع، لم تكن على علم بمحتواها أو أهدافها أو إجراءاتها المقترحة بشكل فعليّ. علاوة على ذلك، تخشى بعض المنظمات، خاصّة الكيانات الصغيرة والكيانات الموجودة في المناطق الريفية أو خارج المدن الكبرى، ألا تكون الأجندة الجديدة مختلفة عن سابقتها، أي أنّه سينتهج نفس النهج النخبوي عند اختيار البرامج، وخلق

الشراكات، وتخصيص الأموال التي تُوجّه في غالب الأحيان إلى "الدائرة القريبة" من شركاء الاتحاد الأوروبي في الصّفة الجنوبيّة.

لذا، على الاتحاد الأوروبي أن يأخذ هذه الأصوات بعين الاعتبار من خلال وضع آليات تضمن إدراج الجمعيّات الجديدة والصّغيرة، خاصّة تلك التي تتواجد في المناطق الرّيفيّة والتي لا يمكنها أن تستوفي شروط الدّعوة للمشاريع و/أو لا تملك القدرة على التّعامل مع دعوات مشاريع الاتحاد الأوروبي المتشابهة. من الصّوروريّ اعتماد ترويج إقليميّ وحملات إعلاميّة حول الأجندة تكوم واسعة النّطاق لنشر مضمونها من خلال وفود الاتحاد الأوروبي الإقليميّة وممثلي المكاتب الوطنيّة. كما رسمت نتائج الدّراسة صورةً سريعةً وغيّنة بالمعلومات حول الدّيناميكيات والتّطلّعات والتّحدّيات المستمرّة التي تميّز ملامح معظم الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ في الصّفة الجنوبيّة. في حين أن بعض النتائج يمكن أن تكون بمثابة خريطة غنيّة بالمعلومات حول حالة العمل المدنيّ للشّباب في المنطقة، فإن جزءًا كبيرًا منها يقدّم أرضيّة سياقيّة قيّمة تستدعي الشّباب، الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ، صنّاع السّياسات، الممارسين، والباحثين في المنطقة وخارجها للتّفكير في المزيد من التحقيقات وإطلاقها، خاصّة فيما يتعلق بكيفيّة بذل جهود مشتركة من أجل معالجة المسائل ذات الصّلة بالوضع القانونيّ وكيفيّة تمكين الحكومات الإقليميّة من وضع أسس إجراءات منسّقة، مبسّطة، وشفافة لاكتساب الوضع القانونيّ، خاصّة أن أكثر من 12٪ من الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ في المنطقة غير مسجّلة أو ذات كيان محدود ممّا يقيد أنشطتها.

ومن المهمّ كذلك دراسة العوامل التي تفسّر ندرة المنظّمات والبرامج التي تختصّ بمواضيع سيادة القانون ومكافحة جميع أشكال العنف. كما يجب استكشاف مساحات جديدة من خلال خلق آفاق جدّابة يمكن أن تحفّز وتشجّع المزيد من الشّراكات بين القطاع الخاصّ والجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ. لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بتوفير دورات تدريبيّة موحّدة ومصمّمة خصيصًا لبناء القدرات بغية تطوير استراتيجيّات تنظيميّة مستدامة ومتنوّعة لتأسيس الشّراكات. أمّا الجزء الأخير من الدّراسة فهو يمهّد الطريق للمضامين العاجلة التي نقترحها كإجراءات عمليّة بديلة، إضافةً إلى خطة عمل ملموسة وقابلة للتّنفيذ من أجل خلق مساحة حوار بين الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ والمؤسّسات الوطنيّة والأوروبيّة.

سُنشّر نتائج هذا البحث وأهدافه القابلة للتّحقيق من خلال قناتين رئيسيّتين: من ناحية، خلال فعاليّات الحدثين الإقليميّين المجدولين سابقًا من قبل اتحاد مجالات وشركائه. يتجسّد الحدث الأوّل في شكل دائرة مستديرة تحت عنوان "الشّباب، التّنمية الاقتصاديّة، والحوار الاجتماعيّ" ستعقد في لبنان في 30 جوان 2021 وستجمع العديد من ممثلي الشّباب، مختلف ممثلي الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ، وممثلي بعثات الاتحاد الأوروبي للتّواصل وتبادل الملاحظات فيما يتعلق بنتائج البحث. أمّا الحدث الثّاني، أيّ "منتدى المجتمع المدنيّ"، فهو سيعتقد المائدة المستديرة المنظمة وسيحتضن أصحاب المصلحة المهمّين كذلك.

من ناحية أخرى، تمثل قناة البث الثانية عملية نشر التقرير النهائي على شبكة الإنترنت عبر منصات الشبكة الأوروبية وفرنسا حتى يتمكن كل الشركاء وأصحاب المصلحة والناشطين في ميادين الشباب في المنطقة وفي منطقة الاتحاد الأوروبي من الاطلاع عليه.

قسّم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول (تحديد سياق عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الصفة الجنوبية) الخلفيات المفصلة التي تسعى لفهم مجالات أنشطة الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني وتبيين الإنجازات المميزة في هذا الإطار. بما أن منظور النوع الاجتماعي يبقى دائمًا موضوعًا متقاطعًا فيما يتعلق بالشباب، سيخصّص هذا الجزء قسمًا هامًا لمناقشة الخصائص الإقليمية الرئيسية. وبما أن التوقيت مناسب للغاية، فقد كان من الضروري كذلك مناقشة المكاسب والتغيرات المتوقعة في الشراكة المتجددة بين الاتحاد الأوروبي والأورومتوسطية من وجهة نظر ممثلي الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الصفة الجنوبية المجاورة. اختتم هذا الجزء بملخص لمشروع مجالات إضافة إلى التوصيات المعتمدة سابقًا والمقترحة التي استند عليها البحث الحالي. أما الجزء الثاني (المنهجية) فهو مخصّص للبحث بعينه، أي تحديد التصميم المعتمد وتقديم عرض وتحليل تفصيلي للنتائج. أخيرًا، يوجّهنا الجزء الثالث والأخير (التوصيات) نحو مناقشة الدلالات المستمدة من النتائج، كما يقترح قائمة من التوصيات الملموسة وخطة عمل تنفيذية لتصميم مساحة حوار تحتضن الشباب، الجهات الفاعلة من الشباب، والمؤسسات الوطنية والأوروبية.

المقدمة

سيكون شباب الصفة الجنوبية المجاورة في موعد مع التاريخ على مدى السنوات العشر المقبلة، فبشكل لم يسبق له مثيل ستنقل نسبة كبيرة وغير مسبقة منهم إلى سنواتهم الأكثر إنتاجية، مما سيفتح الباب أمام إمكانية تحقيق عائد ديموغرافي أي "النمو الاقتصادي المدفوع بالتغيرات الديموغرافية"، كما جاء في تقرير اليونسيف تحت عنوان جيل 2030 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في هذا السياق، لا تملك الحكومات الوطنية في المنطقة إلا خيارًا واحدًا ألا وهو وضع اليد في اليد مع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني ومع القطاعات الخاصة على الصعيد الوطني، العالمي، والإقليمي، إضافة إلى وضع أسس سياسات مستجيبة وإجراءات ملموسة من أجل تجاوز الحواجز العويصة التي يواجهها الشباب. بعبارة أخرى، عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة، وفرص العمل المحدودة التي تفاقمت خلال عام 2020.

بطبيعة الأمر، سيظل عام 2020 العام الذي اضطرت خلاله شريحة الشباب، مثل أية شريحة عمرية أخرى، إلى استكشاف حقائق جديدة بسبب الانتشار المفاجئ للكوفيد 19 والتدابير الصحية الوقائية الصارمة التي فرضتها السلطات الوطنية والمحلية. ولكن، رغم صعوبة هذه الظروف، فهي كشفت بشكل تهمي عن مستوى عالٍ من المرونة والاستعداد وسرعة التكيف ميزت الشباب عامةً والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في بلدان الجنوب المتوسطي خاصةً. كل هذه الصعوبات لم تمنعهم من المشاركة في مختلف الأنشطة التضامنية والمدنية للتخفيف من آثار الجائحة على طرق عيش مجتمعاتهم

والمجموعات التي تمثل الأقليات: مثل النساء، ومختلف المجموعات العرقية، والأشخاص المهاجرين، وذوي الإعاقة. ومن الواضح أن هذه الالتزامات قد شوهدت من خلال أساليب المنظمات الشبابية السريعة والفعالة لتعديل أولوياتها وأنشطتها وطرق تدخلها. على سبيل المثال، قامت المنظمات في بعض البلدان مثل لبنان والأردن والمغرب وتونس ومصر بإعادة تشكيل هياكلها وإعادة ترتيب جدول أعمالها وتصميم برامج خاصة تتكيف مع السياق، كما أنشأت العديد من الوحدات لإدارة الأزمات في إطار الجائحة.

لقد بين الشباب بوضوح أنهم مورد مهم للتخفيف من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالجائحة فقد تم إعمال قدراتهم على المقاومة، حسهم الابتكاري الاجتماعي والتقني، وإبداعاتهم. كما أعاد التعاون الدولي أيضًا الثقة في الجمعيات. لقد خصص الاتحاد الأوروبي دعمًا كبيرًا على مستوى الميزانية والمنح المخصصة لتعزيز المرونة في بلدان الضفة الجنوبية (أكثر من 280 مليون يورو). وأطلق كذلك عددًا من المشاريع لبناء القدرات وللتعاون مع الشباب من خلال كيانات مختلفة، مثل مشروع EU4PSL، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. والعكس صحيح، فهذه السنة ليست فقط سنة من العقبات، ولكننا سنتذكرها كمصدر للأمل ولتطلع إلى المستقبل، حيث أنها سلطت الضوء على حدثين رئيسيين: العثور على تليف ضد الفيروس وتجديد اتفاقية شراكة الاتحاد الأوروبي مع بلدان الضفة الجنوبية المجاورة (2021 - 2027) اللذان كانا دافعين هامين لاتحاد مجالات للتفكير وللمضي قدمًا. للقيام بذلك وبناءً على عملها خلال العامين الماضيين، قرّرت مجالات إجراء بحث إقليمي لبلوغ هدفين رئيسيين:

1) تحديد الأوضاع الحالية وظروف العمل والأولويات الخاصة بالشباب وبالجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في بلدان الجنوب مع الأخذ بعين الاعتبار عواملًا متغيرة محددة، مثل بعد النوع الجنسي، تأثيرات الكوفيد 19، وتجديد أجندة الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

2) نقل التوصيات التي تم إنشاؤها سابقًا من المرحلة النظرية إلى مرحلة التنفيذ من خلال اقتراح تصميم مفاهيمي وخطة عمل لإنشاء مساحة تجمع الشباب والفاعلين من الشباب لتبادل الحوار مع المؤسسات الوطنية والأوروبية.

يلخص هذا التقرير السياق الذي حفّز البحث المنهجية المعتمدة فيه، ونتائجه. وهو يتألف من ثلاثة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول (تحديد سياق عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الضفة الجنوبية) الخلفيات المفصلة التي تسعى لفهم مجالات أنشطة الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني وتبيين الإنجازات المميزة في هذا الإطار. بما أن منظور النوع الاجتماعي يبقى دائمًا موضوعًا متقاطعًا فيما يتعلق بالشباب، سيخصص هذا الجزء قسمًا هامًا منه لمناقشة الخصائص الإقليمية الرئيسية. وبما أن التوقيت مناسب للغاية، فقد كان من الضروري كذلك مناقشة المكاسب والتغرات المتوقعة في الشراكة المُجددة بين الاتحاد الأوروبي والأورومتوسطية من وجهة نظر ممثلي الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الضفة الجنوبية المجاورة.

ينتهي هذا الجزء بملخص لمشروع مجالات إضافة إلى التوصيات المعتمدة سابقًا والمقترحة التي استند عليها البحث الحالي. أما الجزء الثاني (المنهجية) فهو

مخصّص للبحث بذاته، أي تحديد تصميمه المعتمد وتقديم عرض وتحليل تفصيلي للتّأثير. أخيراً، يوجّهنا الجزء الثالث والأخير (التوصيات) نحو مناقشة الدلالات المستمّدة من التّأثير، كما يقترح قائمة من التوصيات الملموسة وخطّة عمل تنفيذيّة لتصميم مساحة للشباب وللحوار بين الجهات الفاعلة من الشباب والمؤسسات الوطنيّة والأوروبيّة.

I. سياق عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني

يقدم هذا الجزء خريطةً وصفيّةً لمجالات العمل الرّئيسيّة، الأهداف والخطوات المهمّة، التّحدّيات، وتطلّعات الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني ومختلف المنظمات في بلدان الصّفة الجنوبيّة مع مراعاة مسألة التّوع الاجتماعيّ وتأثيرات الجائحة وتجديد اتّفاقية الشّراكة مع الاتّحاد الأوروبيّ. سنقوم كذلك بفحص مشروع مجالات كدراسة حالة. ولكن، بما أنّ أحد أهداف هذا البحث هو استكشاف واقتراح خطة عمل فعّالة لخلق مساحة حوار شبابيّة في المنطقة، يجدر بنا طرح السّؤال التّالي الأساسيّ: ما تعنيه عبارة "مساحة حوار" وما الذي يجعل مثل هذه المساحة مهمّة؟

1.1 معنى عبارة "مساحة حوار" ومغزاها

تمثّل مساحة حوار بين الشباب والمؤسسات الوطنيّة والأوروبيّة آليّة من شأنها أن تمكّن من سماع صوت الشباب وتبليغه خلال عمليّات صنع السّياسات الوطنيّة والدوليّة وفي مختلف الواجهات عبر الجهات الفاعلة من هذه الشّريحة العمريّة في المجتمع المدني المحليّ. تعود جذور المفهوم إلى عام 2005 في أحضان الاتّحاد الأوروبيّ وتبلورت في عام 2009 تحت ما كان يُطلق عليه "الحوار المهيكّل"¹، عندما اعترف مجلس الاتّحاد الأوروبيّ بالشباب كأطراف فاعلة رئيسيّة في المجتمع وشدّد على أهميّة إشراكهم في عمليّة وضع السّياسات ذات الصّلة بهم من خلال خلق حوار منظم، هيكليّ، ودائم بين صنّاع القرار والشباب والمنظمات الشبابيّة. بفضل إطار العمل المتجدّد للتعاون الأوروبيّ في مجال الشباب واستراتيجيّة الاتّحاد الأوروبيّ للشباب (2019-2027)، تطوّر ما يسمّى بـ "الحوار المنظم" إلى ما يُعرف اليوم بـ حوار الشباب في الاتّحاد الأوروبيّ والذي اعتمده قرار المجلس في عام 2018 بغية التركيز بشكل أكبر على إشراك المزيد من صنّاع القرار والشباب في عملية حوار الشباب في الاتّحاد الأوروبيّ، خاصّة من الفئات المهمّشة والمحرومة. في الوقت الحاليّ، أكمل حوار الشباب في الاتّحاد الأوروبيّ 7 دورات، حدّد 11 هدفاً²، ونظّم 21 مؤتمراً للشباب في

¹ منتدى الشباب الأوروبيّ: حوار الشباب في الاتّحاد الأوروبيّ. تمت زيارة الموقع في 4 جوان 2021، على الرّابط التّالي: <https://www.youthforum.org/eu-youth-dialogue>

² في عام 2018، شارك أكثر من 50000 شاب وشابّة من جميع دول الاتّحاد الأوروبيّ في دراسة استقصائيّة على مستوى أوروبا حيث تمّت صياغة 11 هدفاً للشباب وإدراجها في استراتيجية الاتّحاد الأوروبيّ للشباب. وهي تلخص الأهداف القضايا التي تؤثر على الشباب في أوروبا والأولويّات السّياسية التي تهمهم. توضح أهداف الشباب المجالات التي لا يزال يتعين تغييرها حتى يتمكن الشباب في أوروبا من استخدام إمكاناتهم الكاملة. يعمل **حوار الشباب** في الاتّحاد الأوروبيّ مع **أهداف الشباب** لتشكيل سياسة لصالح الشباب على المستويات الأوروبية والوطنية والإقليمية تهدف إلى: 1

- (1) ربط الاتّحاد الأوروبيّ بالشباب
- (2) المساواة بين جميع الأجناس
- (3) مجتمعات شاملة
- (4) المعلومات والحوار البناء

الاتحاد الأوروبي استضافتها 21 دولة عضو وشارك فيها أكثر من 300000 شابًا وشابة. وفي شهر جويلية 2021، ستختتم الدورة الثامنة تحت شعار "أوروبا من أجل الشباب - الشباب من أجل أوروبا: مساحة للديمقراطية وللمشاركة". إنه لمن الجدير بالذكر أن مفهوم "مساحة حوار للشباب" قد اكتسبت اعترافًا واسع النطاق في السنوات الأخيرة من قبل البلدان المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في حقيقة الأمر، قامت المنظمات غير الحكومية الأوروبية بالعديد من المبادرات الفردية التي حاولت الترويج للمشروع أو حتى اختبار إمكانية تنفيذه، مثل الدراسة التي نشرتها مؤسسة بيرغوف (Mubashir et al 2018) بعنوان "مساحة الشباب للحوار والوساطة: استكشاف". وهي تحدد الخصائص والأبعاد والأطراف والديناميكيات والتحديات وإمكانات الفضاء لإيواء وكالة شباب إضافة إلى الدوافع لتحويل الصراع. كمل تقدم بعض الأفكار الشاملة حول المفاهيم والمداولات التي تفسر كيفية تطوير وتنمية هذه المساحة بشكل أكبر.

في هذا السياق، ألهمت "قصة نجاح" حوار الشباب في الاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال ممثلي الشباب وكذلك الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الضفة الجنوبية. أكثر من أي وقت مضى، تؤمن هذه الكيانات بأن إنشاء مثل هذه الآلية لن يؤدي فقط إلى تعزيز تأثيرات عملها، بل سيؤدي أيضًا إلى تقوية شباب المنطقة. بدأ هذا الطموح يتبلور خلال سلسلة ورشات العمل والندوات عبر الإنترنت والمناقشات والمشاورات التي نظمتها مجالات طوال سنتي 2018-2020 بين صانعي السياسات وأصحاب المصلحة. على سبيل المثال، وضع المشاركون خلال ورشة العمل المواضيعية حول الشباب التي عُقدت في نوفمبر 2020 قائمة كاملة من التوصيات التي تدعو إلى إنشاء آلية لخلق حوار مستدام لفائدة الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الضفة الجنوبية من أجل تسهيل المحادثات والتفاعلات مع المؤسسات الوطنية والأوروبية.

في الوقت الحالي، نتفق كلنا على أن شباب المنطقة لهم رؤاهم الخاصة وتوقعاتهم وآمالهم ومخاوفهم بشأن حياتهم التعليمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الحاضر وفي المستقبل. لا تتشكل تصوراتهم الداخلية وتوقعاتهم الخارجية عبر موقعهم القريب من أوروبا فقط، ولكن أيضًا من خلال العالم الافتراضي الذي يمثل فضاءً يقضون فيه الكثير من الوقت يوميًا. هذا من شأنه أن يساعدهم على فهم أفضل لما ينجح حاليًا وما هي المحن التي يواجهونها، والأهم من ذلك كله كيفية تغيير الأشياء للأفضل. ومع ذلك، يشعر الكثير منهم بأنهم منفصلون تمامًا عن واقعهم المادي بسبب الفجوات القائمة بينهم وبين صانعي القرارات. تجعل هذه الفجوات من الصعب توصيل أفكارهم. لذا، فإن إنشاء مساحة للحوار الشبابي بين الشباب، الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني، وصانعي السياسات والقرارات وكذلك الخبراء والباحثين وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني يجب أن يسدّ هذه الفجوات ويعيد آمال الشباب.

- (5) الصحة العقلية والعافية
- (6) دفع شباب الريف إلى الأمام
- (7) توظيف جيد للجميع
- (8) التعلم الجيد
- (9) الفضاء والمشاركة للجميع
- (10) أوروبا الخضراء المستدامة
- (11) منظمة شبابية وبرامج أوروبية

في هذا السياق، من المهمّ التّمييز فيما يلي بين مساحة حوار للشّباب تجمع بين المؤسسات الوطنيّة والأوروبيّة وبين منتدى الشّباب الأوروبيّ العربيّ³ الذي يوجد سابقًا. يُتوقّع أن تكون مساحة الحوار آليّة (غير موجودة في المنطقة في الوقت الحاليّ) ذات أهداف متوسّطة وطويلة المدى وذات هيكل وهيئة حكمة. أمّا المنتدى فقد رأى النور منذ عام 2008 وهو بالأحرى حدث ينظم مرّة كلّ سنتين بغية تعزيز التّعاون المتبادل والحوار بين قادة الشّباب الأوروبيّ والعربيّ وممثليّ الجمعيات الشّبابيّة حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك في إطار الالتزام بثقافة احترام حقوق الإنسان العالميّة والحوار بين الثقافات.

2. مجال عمل الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ وأهدافها الرّئيسيّة

وفقًا لبيانات البنك الدوليّ (2020)، يمثّل الشّباب في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسّط "المجموعة الوحيدة في جميع أنحاء العالم التي تواجه مخاطر تفاقم البطالة مع ارتفاع مستوى التعليم". على الرّغم من أنّ متوسّط الإنفاق في المنطقة على التّعليم الحكوميّ أعلى بكثير من متوسّط منظمة التّعاون الاقتصاديّ والتّنمية، إلا أنّ عامل تنمية رأس المال البشريّ لا يزال يمثّل تحدّيًا كبيرًا، حيث أنّ ثلثي سكان منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا (حوالي 110 مليون) دون سنّ 35 عامًا، أمّا البطالة لدى الشّباب فهي تفوق نسبة 25٪، منها 40٪ من النّساء بما في ذلك الحاصلات على شهادات جامعيّة (البنك الدوليّ 2020)، مقارنة بنسبة تبلغ 14٪ على مستوى العالميّ.

يجعل هذا التّطور الديموغرافيّ الشّباب أوّل من يواجه مختلف التحديات الهيكلية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية الملحّة. علاوة على ذلك، يستمر الفساد السياسي في تغذية انعدام ثقة الشّباب في الحياة السياسيّة فهو يحدّ من قدرتهم على تحمّل مسؤوليات متزايدة في المجتمع من أجل تحسين مهاراتهم القيادية وحتّى يصبحوا قادة في المستقبل. كما أنّ الفجوات المتواصلة بين الاستراتيجيات الشّبابية الوطنيّة للحكومات والاحتياجات والتطلّعات الفعليّة لهذه المجموعة الديموغرافية ما فتئت تقلص دور هذه المجموعة السكانية رغم أنّها العامل الرّئيسيّ للتغيير في المجتمع..

إنّ الاعتراف بازدياد نسبة الشّباب وكونهم مصدر قوّة في النّشاط الاجتماعيّ منذ ما يعرف بأحداث الرّبيع العربيّ جعل الحكومات الوطنيّة في الصّفة الجنوبيّة تبدأ في تخصيص المزيد من السياسات والآليّات اللوجستية التي تخدم أجندات الشّباب على المستوى الوطنيّ. في الوقت الرّاهن، خلقت أكثر من نصف البلدان استراتيجيات وطنية للشّباب أو حتّى بدأت في تنفيذها، وهي استراتيجيات ذات أهداف واضحة متوسطة وطويلة المدى: مثلاً، الاستراتيجية الوطنيّة المتكاملة للشّباب 2015-2030 في المغرب، المجلس الوطني للشّباب التونسيّ منذ عام 2016، تنمية الشّباب الوطنيّ في لبنان منذ عام 2012، استراتيجية مصر الوطنيّة للشّباب 2021-2026، وتجديد الاستراتيجية الوطنيّة للشّباب في الأردنّ منذ عام 2005. وقد مهّد هذا التطور الإقليميّ الطريقَ لزيادة هائلة في عدد وفي طبيعة مؤسسات المجتمع المدنيّ الشّبابيّة المنشأة حديثًا

³ تأسّس منتدى الشباب الأوروبي العربيّ في عام 2008 وهو حدث نصف سنويّ يستمر 4 أيام ويدعو حوالي 80 شابًا وشابّة من القادة في الوطن العربيّ وأوروبا والعاملين من الشباب وممثليّ جمعيات الشباب وصناع القرار. يتم التناوب على استضافة منتدى الشباب بين دول المنطقة العربية والأوروبية. للاطلاع على أكثر معلومات، يرجى زيارة: <https://www.coe.int/en/web/youth-peace-dialogue/euro-arab-youth-forums>

التي لها تأثير هام في الوقت الحالي على حياة الملايين من الشباب في بلدان الجنوب.

تتألف هذه المؤسسات من مختلف الهياكل، بما في ذلك الجمعيات العائلية، المنظمات غير الهادفة للربح، النقابات العمالية، التعاونيات، الجمعيات، المنظمات الدينية، والمؤسسات التي أسسها ربوب الأعمال، المجموعات السياسية، وبعض الكيانات الأخرى غير المسجلة (Natil et al. 2019). كما توجد أيضًا ميليشيات ليست بالضرورة مهتمة لا بمنح أكثر سلطة للشباب ولا بإنشاء دولة مدنيّة، "لأنّ منح السّلطة لا يتزامن بالضرورة مع تحويلها لغالبية الناس، لأنّ هذه المجموعات تسعى غالبًا نحو تحقيق مصالح ضيقة لا تتطابق بالضرورة مع طبقات المجتمع بشكل أوسع" (المرجع نفسه).

حتى وإن عرف المشهد الجمعيّاتيّ الشّبابيّ ازدهارًا هامًا خلال العقد الماضي، يعتقد العديد أنّ هذا الازدهار فشل في فسخ المجال لمنطقة مستقلة عن الدولة العضو ولم يتمكن من تجذير نشر الديمقراطيّة في المنطقة. يعتقد مؤيدو هذا الرّأي أنّ معظم الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ تعتمد فقط على تمويل الدولة الذي يعتبر سبيلًا تتسلّل الحكومات المحليّة عبره لتؤثّر على أجندة هذا القطاع وعلى العاملين فيه عامّةً، حتى يكونوا لعبةً في أيدي السّلطة تتمكّن من خلالها من المحافظة على الوضع السياسيّ، الاجتماعيّ، والاقتصاديّ الرّاهن، بعبارة أخرى توسيع رقعة سلطة الدولة على المواطنين، تعزيز بنية السّلطة المجتمعيّة القائمة، وترسيخ الخطاب المهيمن. في المقابل، يتعيّن على الجهات الفاعلة المستقلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ ذات الرؤية النيوليبرالية أن تتحمّل التهميش الممنهج التي تعتمده الدولة إضافةً إلى المضايقات، ممّا يجعل قدرتها على جعل الديمقراطية تخطو خطوات إلى الأمام محدودةً.

غالبًا ما تُستخدم الروايات السياسية وسياسات الهوية لإضفاء الشرعية على العنف ضدّ جهات فاعلة معينة، ممّا يمنع بناء ديمقراطيات تشاركية متاحة للجميع (Haerdig, 2020). يؤدي هذا الأمر إلى التشرذم الهيكليّ الذي يمسّ عمل الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ في المنطقة. ولكن، رغم البيئة غير المواتية التي يعمل فيها الشّباب والتحديات السياسية والمالية والثقافية التي يواجهونها، لا يمكن إنكار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة الناتجة عن مشاركة ومساهمة هذه الجهات من منظمات المجتمع المدنيّ الشّبابية في تعزيز السلام ومكافحة الفساد والتوعية به وتعزيز التغيير.

إنّ نسبة العضويّة في المنظّمات المجتمعيّة في المنطقة وفي الشّبكات الاجتماعيّة الخارجة عن نطاق الدولة مرتفعة في الوقت الحالي. نظرًا لتواجد الحكومات الضّعيف المتكرّر ومختلف التقلبات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، أصبحت الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ تلعب دورًا هامًا في المشهد التّنامويّ المتعلق بهذه الشّريحة العمريّة، على وجه الخصوص في إطار توفير الخدمات الاجتماعيّة وتنفيذ برامج التنمية التي تمثّل تكملة لإجراءات الحكومات. إنّ نضالهم المستمرّ من أجل ترسيخ التغيير السليم عبر التأثير على عملية صنع السياسات مع إعادة تشكيل المصالح العامة، هيكله فئات محددة، وتحسين الظروف المعيشية حتى يرى عالم أكثر إنصافًا وعدلاً اللّور منح ثقة الشّباب في المجتمعات التي ينتمون إليها.

بيّنت النسخة الثامنة من مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ديسمبر 2020) أنّ منظمات المجتمع المدني في مصر وليبيا قد حسنت قدراتها التنظيمية بفضل التقدم في بناء الدوائر الانتخابية. وقد تحسّنت كذلك البنية التحتية الدّاعمة للقطاع في مصر والأردن والمغرب، ممّا مكن منظمات المجتمع المدني من التّمّع بخدمات الدعم المختلفة وتطوير التحالفات والشراكات بين مختلف القطاعات. ولكن تقرير مؤشر الاستدامة الأخير قد سلط الضوء على عقبات معلقة على مستوى سبعة أبعاد رئيسية تؤثر على استدامة قطاعات المجتمع المدني.

رغم أنّ الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني ما فتئت تكتسب المزيد من الثقة كونها ملائمةً ثانيًا لهم في المنطقة خلال العقد الماضي، لا تزال الحكومات الوطنية مترددةً في إشراكها إشراكًا كاملاً في تطوير عملية التحول نحو مسار التنمية المستدامة للشباب. سلط التقرير الضوء على التدهور الواضح في البيئات القانونية التي تحكم منظمات المجتمع المدني والتي "تتسم باستياء العامة من الناس، بالصراع، وبمحدودية الحريات المدنية". أفادت دول مثل المغرب حيث توجد 130000 جهة فاعلة من الشباب في المجتمع المدني أو تونس (أكثر من 13000 كيان) عن تزايد "مشاكل التسجيل والمضايقات الحكومية، بالإضافة إلى انتهاكات حرية التجمع".

إنّ مشاكل التسجيل هي بالفعل أحد العوامل المساهمة في تدهور البيئات القانونية، كما يبيّنه فهرس التقرير. تعاني الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في كلّ من الأردن وتونس من عقبات بيروقراطية وتأخيرات يبرّرها فرض الكيانات الحكومية المختلفة لمتطلبات مختلفة لعملية التسجيل. ليس لبنان استثناءً، حيث يُعتبر إصدار إيصالات التسجيل أمرًا يتطلب علاقات شخصية مع السلطات المختصة. يدفع هذا العائق العديد من المنظمات لتسجيل كياناتها مؤسسات مدنية غير ربحية كونها عملية أسهل. كما تواجه منظمات المجتمع المدني في مناطق النزاعات المسلحة متطلبات تسجيل أكثر تعقيدًا، خاصة تلك التي تعمل على المستوى الوطني حيث يتعين عليها التسجيل لدى كلا السلطتين. يميّز هذا الوضع بشكل خاصّ مدينة طرابلس في ليبيا بعد اندلاع القتال بين مختلف المجموعات.

بطبيعة الحال، تحظى مسألة التسجيل بمكانة مركزية كونها الشرط الأساسي لكينونة أية جهة فاعلة من جهات الشباب في المجتمع المدني. بالتالي، أثار "التسجيل والحصول على وضع قانوني" اهتمام مجالات اهتمامًا بالغًا. بالتالي، خصّصت له مناقشات مستفيضة ومكثفة مع شركاء المشاريع الإقليميين والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني وممثلي الاتحاد الأوروبي في مختلف الأحداث المنظمة التي توجت في آخر المطاف بتوصية ملموسة وشاملة خلال ورشة عمل الشباب في نوفمبر 2020. في حقيقة الأمر، اتفق جميع المشاركين لجدولة هذه النقطة ذات الأولوية القصوى لمناقشتها بين مفوضية الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية في المنطقة. وردًا على ذلك، قرّر اتحاد مجالات إدراج هذا السؤال كإحدى التوصيات المهمة في تقريره الأخير (Badre، ديسمبر 2020).

من التحدّيات الأخرى التي يتوجّب تناولها، نذكر حرية الصحافة التي تدهورت بشكل كبير من خلال لوائح تقييدية وإجراءات عقابية جديدة. يبدو أنّ تبني اللوائح الجديدة يتم بشكل متزامن من قبل جميع حكومات المنطقة تقريبًا. على سبيل

المثال، علمنا أنّ السلطات الأردنية منعت الوصول إلى موقع إخباري يغطي الشؤون السياسية ويوثق اعتقالات النشطاء وأفادت جمعية المصادر المفتوحة الأردنية أن وظيفة البث المباشر على Facebook قد تمّ حظرها أثناء الاحتجاجات الكبيرة. وبالمثل، منحت حالة الطوارئ التي تمّ تمديدتها مرارًا وتكرارًا طوال عام 2020 السلطات في مصر سلطةً أكبر لتشديد الرقابة على الصحافة.

أمّا في لبنان، فقد استخدمت السلطات أحكامًا مختلفة من قانون العقوبات لكتم انتقاد الشخصيات والمؤسسات والهيئات العامة أو الدين. وبالمثل، في المغرب، تمّ اعتقال العديد من النشطاء على شبكة الإنترنت والصحفيين وغيرهم من الأشخاص وحُكم عليهم بعقوبات قاسية بسبب "التعبير بحرية عن آرائهم والجرأة على انتقاد السلطات وكيانات الحكومة المركزية علانيًا على الإنترنت". حسب مؤسسة فريدوم هاوس، تطلّ تونس الدولة الوحيدة من بين الدول الثمانية التي تعتبر "حرّة". وفق هذا التقييم، يشير التقرير الافتتاحي لتونس إلى أن "منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة مستقرة خالية من النزاعات والاحتجاجات الجماهيرية، على الرغم من ورود تقارير عن اعتقالات تعسفية واستخدام غير متناسب للقوة أثناء الاحتجاجات" (فريدوم هاوس).

أمّا في المغرب، منذ اندلاع احتجاجات منطقة الريف في أكتوبر 2016، خرج عشرات الآلاف من الشباب والناشطين (بما في ذلك أكثر من 100 منظمة وهيئة) إلى شوارع المدن المغربية الرئيسية للمطالبة بمزيد من المشاريع التنموية في البلاد وللمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية وحقوق الإنسان ووضع حدّ لتهميشها. وقد أوجّ نار هذه المظاهرات فيما بعد سجن قادة الحركة الاحتجاجية في منطقة الريف ذات الأغلبية الأمازيغية. بالتالي، أدّى التوتر إلى تصاعد غضب وإحباط الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني. كان من الممكن أن يشهد الاستقرار الوطني للبلاد بأكملها ضربةً قاضيةً إن لم يتدخل الملك من خلال إقالة ثلاثة وزراء ومسؤولين آخرين بسبب عدم إحراز تقدّم في خطة تنمية الريف ومنح العفو عن معظم النشطاء المسجونين.

الأمر سيّان في الأردن حيث خرج الشباب في مسيرة في عمان ومدن أخرى للاحتجاج على السياسات الاقتصادية للحكومة والمطالبة بتوفير المزيد من فرص العمل في أوائل عام 2019. وقد أسفرت الاحتجاجات عن اجتماع بين المتظاهرين ورئيس الديوان الملكي الهاشمي "الذي تعهّد بالنظر في مطالب المحتجين والعمل على توفير فرص العمل لهم. واستجابة لذلك، وعدت وزارة العمل بخلق 3300 فرصة عمل في قطاعات السياحة والصناعة والبناء والصحة والزراعة". في لبنان، ولأوّل مرّة، قام الشباب من جميع الطوائف والمناطق بدور رائد في الاحتجاج للتعبير عن استياء الشعب من الاقتصاد المتعثر الذي يجتاح البلاد، مما أجبر الحكومة في نهاية المطاف على الاستقالة في نهاية أكتوبر 2020. كما شهد نفس العام أزمةً اقتصاديةً وإنسانيةً هامةً ناجمة عن النزاع المسلح بين السلطات المتناحرة في العاصمة طرابلس في ليبيا ممّا أدّى إلى تداعيات عميقة مسّت القطاع المالي والقانوني والأنشطة في مجال الدّعوة في البلاد.

بطبيعة الحال، لعبت الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني، خاصّة المجموعات النسائية، دورًا بارزًا في كل هذه الأزمات لتشجيع المظاهرات أو قيادتها ولمراقبة المتظاهرين من الشباب ومرافقتهم كذلك. بعبارة أخرى، لعب

دور الوسيط بين المتظاهرين والسلطات المحلية واقتراح حلول بديلة لكل من الدول والشعوب. كما حرصت على ضمان إيصال أصوات الشباب وسماعها من خلال مختلف وسائل الإعلام المحلية والدولية. كونها حاملة لنزعة ولروح الدِّفاع، تسللت هذه الكيانات إلى القطاعات غير التقليدية لمناصرة احتياجات وتوقعات الشباب المتغيرة، أي الصحة الإنجابية والتربية الجنسية، تغير المناخ والعدالة المناخية، الطاقة المتجددة، دبلوماسية المياه، القيادة الرقمية، مكافحة التطرف، التعليم، بناء القدرات، الحوار بين الأديان، المساواة بين الجنسين والأقليات، اللجوء، الهجرة والاتجار بالبشر، الدبلوماسية الثقافية والبديلة، التوسع الحضري، والنظام البيئي على سبيل المثال فقط.

حتى عهد قريب، كانت العديد من هذه القطاعات من المجالات التي تسيطر عليها الدولة. يبدو أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مُصمَّمة على مواصلة احترام التزاماتها الجمعيَّة خلال السنوات القادمة رغم العزل السياسيِّ والمؤسسيِّ التي تميِّز البيئة التي تعمل فيها العديد منها. في هذا الصِّدد، يجب أن تتأزر جميع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في المنطقة على الصَّعيد الوطني والإقليمي وأن تضع معًا أسس رؤى مشتركة. ستمثّل وحدتها ضغطًا كبيرًا على الحكومات الوطنية للامتثال للاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاعتراف بالحق في تحرير العمل المدني. في هذا السِّياق، يجب أن يمارس الشركاء الدوليون، مثل الاتحاد الأوروبي، مزيدًا من الضغط على حكومات دول الصِّفَّة الجنوبيَّة لإلغاء القوانين التقييدية التي تمثّل حاجزًا لتقدّم المجتمع المدني، لحرية، وفعاليتها. باختصار، لا يمكن أن تزدهر الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني وأن تكون فعّالة إلا إذا تمّ توفير بيئة سياسية استقرائية.

3. الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني والبعد الجنسويّ (الجندر)

تمثّل كلٌّ من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المجالات التي تشغل معظم الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني والمجموعات ذات الصِّلة في المنطقة. إلى جانب عدد هامّ من المنظمات التي تعمل حصريًا في مجال النوع الاجتماعي (جندر)، تعتبر العديد من المنظمات الأخرى هذا الموضوع موضوعًا شاملاً يتقاطع مع العديد من المجالات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، حقوق الإنسان والفئات الاجتماعية الأخرى. والأهمّ من ذلك، يبدو أن هذه الأسئلة هي أيضًا من بين النقاط القليلة جدًّا التي تمثّل همزة وصل تجمع أغلبية الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني حول نفس الرؤية والأجندة. بالتالي، تركّز المساعي الجمعيَّة بشكل خاصّ على حقوق الإنسان للمرأة، لا سيّما كيفية ضمان المساواة بين الجنسين على مستوى مشاركة الشباب وكيف يمكن للمنهج التشاركيّ أن يمكن من تحقيق مساواة أفضل بين الجنسين في جميع المجالات العامة والمؤسسية من خلال تطوير وتنفيذ ممارسات سياسات شبابية تدعم أشكال المساواة بين الجنسين ذات المغزى.

مكّن هذا الحراك المدني من تسليط الصّوء على النساء ومن تمكينهنّ من بلوغ مختلف المجالات الاجتماعيَّة خلال العقود الأخيرة. وبفضل التّأزر المستمرّ بين الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني (خاصة خلال المرحلة الانتقاليَّة التي تبعت الربيع العربيّ)، سلّط الصّوء على المرأة، ممّا ولد كميَّة فريدة من

نوعها من التعليقات والتحاليل المتعلقة بأبعاد النوع الاجتماعي (الجندر). كما أدت هذه التحولات أيضًا إلى ظهور حركات شعبية لإصلاح الحكومات وتحويلها. من بين هذه الإصلاحات، نذكر الرغبة في المساواة بين الجنسين وترسيخ العدل على مستوى الجندر من خلال سنّ سياسات وتشريعات. يتجسّد هذا الطموح عبر أحدث المبادرات السياسات المراعية للنوع الاجتماعي التي اعتمدها معظم الدول الأعضاء في المنطقة، بعبارة أخرى، إعلان القاهرة للمرأة العربية: أجندة التنمية لما بعد عام 2015. يجسّد هذا الإعلان جوهر خطة العمل التنفيذي الأخيرة للقرار رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة في 31 أكتوبر 2000 إضافةً إلى الميثاق المقبل لمكافحة العنف ضدّ المرأة في المنطقة العربية.

يوقّر إعلان القاهرة إطارًا شاملاً لتعزيز حقوق ووضع النساء والفتيات في المنطقة العربية لا سيّما فيما يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي، تحقيق المساواة بين الجنسين، إدماج النوع الاجتماعي، وزيادة المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة. لا تمثّل السياسات المقترحة فرصة لتحسين وضع المرأة في المنطقة فقط، بل كذلك للمشاركة مع منظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدني بطريقة بناءة وتحويلية. في الوقت الحالي، يتوجّب على الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني مضاعفة الجهود حتّى تضمن أنّ الحكومات الوطنية في المنطقة ستتحمل مسؤوليتها في تجسيد هذه السياسات في شكل إجراءات ملموسة يمكن أن تؤدي إلى انتقال كبير أو إلى تحوّل جذريّ.

ولكن، رغم التقدم المحرز، تعاني شبّات الصّفّة الجنوبيّة إلى الآن من العديد من الخسائر وتعشن عجزًا على مختلف المستويات. بالتالي، لا يزال وضعهنّ محلّ نزاع. على سبيل المثال، على الرغم من أن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية قد تبنت الأطر الدولية والإقليمية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يظلّ تجسيد هذه الأطر في شكل سياسات محلية غير متكافئ. حتّى وإن اتخذت غالبية الدول العديد من الإجراءات لتعزيز تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار، تبقى مشاركة المرأة في الحياة العامة ومناصب السلطة غير المستوى المطلوب. في هذا السّياق، تحتل المنطقة المرتبة الأدنى على الصّعيد العالميّ من حيث مشاركة المرأة في البرلمانات. علاوةً على ذلك، لا يزال العنف ضد المرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة والمشاركة السياسية والصحة الإنجابية من القضايا الحساسة في نطاق الحياة العامّة وداخل المؤسّسات في العديد من البلدان. أخيرًا، كشفت الأزمة الصحية التي فرضتها جائحة الكوفيد 19 هشاشة الوكالات القانونيّة والمؤسسيّة، إضافةً إلى جميع شبكات الأمان المزعومة التي تهدف إلى حماية حقوق الشبّات وكرامتهن.

4. ا. الجهات الفاعلة من الشّبّات في المجتمع المدنيّ في سياق الكوفيد 19

لقد زادت جائحة الكوفيد 19 العالميّة من وقع التحديات التي يواجهها الشّبّات والجهات الفاعلة من الشّبّات في المجتمع المدني. أدت الأزمة الصحية إلى انقطاعات كبيرة في حياة الشّبّات لم يتمّ بعدُ تحليل وفهم آثارها وأثر هذا الانتقال الجديد على الجهات الفاعلة في ميدان الشّبّات وعلى صانعي السياسات والممارسين ومنظمات الشّبّات ومنصات مشاركة الشّبّات. بطبيعة الحال، حتّى وإن شهدنا انتشارًا واضحًا لعمل الشّبّات الرقمي وزيادة استخدام الأدوات

الرقمية عند العمل مع الشباب في كلٍّ من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، تُركت العديد من مجموعات الشباب بمفردها ودون مساعدةٍ لمواجهة القضايا المتعلقة بالاستبعاد الاجتماعي والتمييز وإعادة تعريف الشبكات الاجتماعية وشبكات الأمان. يضاف إلى كلِّ هذا ظاهرة العمل عن بعد التي أثارَت قضية انعدام الأمن الوظيفي، عدم المساواة في الوسائل التقنية، وحماية البيانات. لقد تضرَّر الشباب بشكل خاصٍّ في لبنان ومصر والأردن وتونس والمغرب على سبيل المثال. أمَّا في بعض البلدان، فقد تمَّ اتخاذ تدابيرٍ مهمَّةٍ لدعم الأفراد والشركات. ومع ذلك، كانت المساعدات المالية للأسر متفاوتة أو متأخرة (Badre, 2020).

كما وُلِدَ هذا السياق أسئلة حول تغيير العلاقات والسلوكيات، تغيير وجهات النظر حول الارتباط بالمجتمع، التأثير على الرفاهية والصحة العقلية، التوظيف، المشاركة، النشاط، منظمات الشباب، والعديد من المجالات الأخرى ذات الصلة الوطيدة بحياة الشباب. وقد تأثرت النساء بشكل خاصٍّ بسبب زيادة العنف المنزلي، ارتفاع حالات الطلاق، محدودية الوصول إلى الرعاية الإيجابية والجنسية، والافتقار إلى دعم الأسرة. أدَّى كلُّ هذا إلى ظهور العديد من خدمات خطوط المساعدة (القانونية والنفسية والاجتماعية، إضافةً إلى توفير المعلومات ذات الصلة بالحماية والأمن البشري) لمساعدة النساء والفتيات.

دون أيَّة مفاجأة، تضرَّر قطاع التعليم بشدة من الجائحة: لم يلتحق أكثر من 110 مليون طفل ومراهق وشابٍّ بالمؤسَّسات التَّعليميَّة لفترةٍ طويلة من الزمن في 20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. رغم إيجاد حلولٍ بديلةٍ أيَّ التعلُّم الإلكتروني، إلا أنَّ عدم المساواة في الوصول إلى البوابات الرقمية والافتقار إلى التَّمكَّن من بعض الأدوات واستخدامها كان بمثابة عقبة أمام استمرارية التعلُّم. كما أدَّى إغلاق العديد من قطاعات الاقتصاد إلى صعوبة انتقال الشباب من المؤسَّسة التَّعليميَّة إلى سوق العمل. والأمر سيَّان للمهاجرين لا سيَّما الطلاب حديثي السن، المسافرين، والعمال. لقد كانوا محاصرين وتوجَّب عليهم مواجهة أشكالٍ مختلفة من التمييز والوصم الاجتماعيِّ ذات الصلة الوثيقة بفكرة التَّعامل مع الحواجز اللغوية، العزلة، وصعوبة التَّمكَّن بالخدمات الصحية الأساسية.

بنظرةٍ أكثر إيجابِيَّة، سلَّطت الأزمة الضوء على انتشار موجة من التضامن عبرت الحدود الوطنية بشكلٍ لم يسبق له مثيل، على التواصل بين الجهات الفاعلة في ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وعلى تجسيد مفهوم التضامن وتنفيذه بشكلٍ ملموس. خصَّص الاتحاد الأوروبي دعمًا كبيرًا للميزانية ومنحًا لتعزيز صمود البلدان المجاورة (أكثر من 280 مليون يورو)، كما أطلق عددًا من مشاريع بناء القدرات ومشاريع التعاون مع الشباب لا سيَّما تلك التي تركز على التوظيف والتعليم ممَّا يعتبرُ مبادرةً تخفِّف من وقع هذه الوضعية العويصة وتعكس الحسَّ التضامنيِّ تجاه الصَّفة الجنوبيَّة المجاورة.

وإنَّه لمن الجدير بالذكر أنَّ الشباب كانوا موردًا هامًّا ساعد على تخفيف وقع المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالجائحة. لقد تمَّ تفعيل قدراتهم على المقاومة، والابتكار الاجتماعي والتقني، والإبداع. لقد ساعدت الشبكات الاجتماعية في التغلب على العقبات الجغرافية، اكتشاف نشاطاتٍ جدد، تنظيم حملاتٍ ضدَّ المعلومات المضللة والأخبار المزيفة، تطوير المواطنة عبر الإنترنت، وتعبئة الشباب مجددًا. كما حُشدت الجاليات بالخارج لجمع الأموال من شبكات التضامن المحلية. في حقيقة الأمر، قامت الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع

المدنيّ بعمل خارق للعادة للمساعدة في سدّ الفجوة في وقت كانت فيه جهود الحكومات غير كافية. يمثّل لبنان أفضل مرآة تعكسُ هذه الفكرة: أطلقت منظمات المجتمع المدنيّ مبادرات إبداعية للمساعدة في سدّ الفجوة، لتقديم المساعدات العاجلة للأسر المحتاجة، ولكبح التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة.

5. مكانة الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ في أجندة الاتّحاد الأوروبيّ الجديدة حول البحر الأبيض المتوسط

عقب الاحتفال بالذكرى السنويّة الخامسة والعشرين لإعلام شراكة منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط في نوفمبر 2020، أطلق الاتّحاد الأوروبيّ مبادرةً مشتركةً بشأن الشراكة الجديدة مع الجوار الجنوبيّ في فيفري 2021 للفترة المتراوحة بين 2021 و 2027. تمثّل الإنجازات التي تحققت منذ إنشاء اتفاقية الشراكة (إعلان برشلونة) نوعًا ما الدافع إلى اتّخاذ هذا القرار. فقد عمقت التكامل التجاري، شجعت الحوار السياسي والتّقنيّ، وعزّزت التعاون الثقافي، الاقتصادي، المالي، والاجتماعي بين كلٍّ من الاتّحاد الأوروبي والجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس

لعبت اتفاقية الشراكة دور تذكرة مواصلة لنقل الممارسات الإدارية الجيدة وتقريب قوانين ومعايير الاتّحاد الأوروبي إلى الدول الشريكة الجنوبية من خلال أكثر من 230 توأمة مؤسسيّة (الاتّحاد الأوروبي، 2021) وهو أمر مثير للإعجاب. كما انتقل أكثر من 40 ألف طالب وباحث وموظف جامعي بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بين عامي 2015 و 2019 وشاركوا في 3951 مشروع في إطار برنامج إيراسموس +. وبفضل صندوق الاتّحاد الأوروبي SANAD للمؤسسات شديدة الصغر، الصغيرة، والمتوسطة، تمّ توزيع 215 ألف قرص بقيمة 570 مليون يورو لدعم رواد الأعمال في المنطقة، ممّا خلق أكثر من 60 ألف فرصة عمل. بالإضافة إلى ذلك، جمعت منح بقيمة 500 مليون يورو لدعم 6 مليارات يورو في شكل قروض من مؤسسات التمويل الأوروبية والدولية لمشاريع البنية التحتية المتعلقة بالطاقة وتغيّر المناخ في المنطقة. أخيرًا، استجابةً لتأثيرات تفشّي الجائحة على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، والاحتياجات المتعلقة بالصحة الفورية، تمّ تخصيص أكثر من 2,3 مليار يورو عبر قنوات الحوار والتعاون المنتظمة مع البلدان الشريكة.

بناءً على هذه الإنجازات، تعدّ الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط (2021-2027) بمعالجة بعض التحديات الموجودة في المنطقة، بتكليف تعاونها مع حقائق اليوم، بمساعدة شعوب المنطقة على التمتع بحقوقهم بشكل كامل، وبتلبية تطلعاتهم للمستقبل. تسعى هذه الأجندة إلى تقديم يد المساعدة بغية "اغتنام الفرص معًا، تحقيق أقصى استفادة من التحول الأخضر والرقمي، وإنشاء مجتمعات واقتصادات شاملة للجميع، خاصة للنساء والشباب. إنّ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون جزء لا يتجزأ من شراكتنا" (الاتّحاد الأوروبي، 2021). لتحقيق هذا الهدف الرئيسي، حدّدت الأجندة أربعة محاور رئيسية:

- (1) التنمية البشرية، الحكم الرشيد، وسيادة القانون.
- (2) المرونة، الازدهار، والتحول الرقمي.

- (3) السّلام، الأمن، الهجرة، والتّنقل.
- (4) التحوّل الأخضر: المرونة المناخية، الطاقة، والبيئة.

سيتمّ تنفيذ هذه المواضيع في شكل ستّ خطط عمل مقترحة. ستكون الخطة الأولى "خطة اقتصادية واستثمارية لصالح دول الجوار الجنوبي" وهي تشمل مبادرات رائدة في القطاعات ذات الأولوية التي تستهدف التنمية البشرية والحكم الرشيد، التنمية الاقتصادية، الطاقة، البيئة، تغير المناخ، والهجرة والتنقل لتعزيز المرونة وبناء الازدهار والاستفادة من التحوّل الرقمي، إضافةً إلى تعزيز التجارة والاستثمار لدعم القدرة التنافسية والنمو الشامل. ثانيًا، "التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون" لتعزيز قدرات التأهب والاستجابة لأنظمة الرعاية الصحية، لدعم الالتزام المتجدد بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد بغية دعم أنظمة الحكم والشفافية والمساءلة وبناء الثقة في المؤسسات، لتمكين الشّباب والمجتمع المدني، لتجذير المساواة بين الجنسين، ولتشجيع البحث والابتكار والثقافة والتعليم من خلال مشاركة أوثق في برامج الاتحاد الأوروبي.

ثالثًا، اعتماد "المرونة، الازدهار، والتحوّل الرقمي" من أجل بناء اقتصادات شاملة، مرنة، مستدامة، ومتصلة من خلال استعادة الثقة في مناخ الأعمال وتشجيع التنوع الاقتصادي وتحسين الترابط. سيسعى هذا الإجراء أيضًا إلى دعم القفزة نحو التحوّل الرقمي في كلّ من القطاعين العام والخاص، إلى توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من مزايا التمكين الاقتصادي للمرأة. يمثّل "السلام والأمن" الإجراء الرابع المقترح الذي يؤكد من جديد على أهمية دور الاتحاد الأوروبي كعنصر فاعل من أجل ترسيخ السلام وحلّ النزاعات والوقاية منها كجزء من نظام في صميم الأمم المتحدة متعدد الأطراف ومتجدّد. هذا الإجراء خطوة إلى الأمام في إطار التعاون الأمني لتحسين سبل مكافحة الإرهاب، التهديدات الإلكترونية، التهديدات ذات الصبغة الهجينة، والجريمة المنظمة.

خامسًا، تهدف الأجندة المقترحة المتعلقة "بإجراءات الهجرة والتنقل" إلى تعزيز التعاون في إطار الهجرة بناءً على شراكات شاملة، متوازنة، مصممة خصيصًا، ومفيدة للطرفين وفق معطيات الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء. كما سيتناول هذا الإجراء الخامس الأسباب الجذرية التي تفسّر الهجرة غير النظامية والتشريد القسري من خلال حلّ النزاعات والاستجابة الهادفة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي توفر الفرص الاقتصادية، خاصة للشّباب. كما سيسلط الصّوء على مزايا الهجرة القانونية والتنقل بما يتماشى مع اختصاصات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. سادسًا وأخيرًا، سيدعم "التحوّل الأخضر: المرونة المناخية، الطاقة، وخطة البيئة" البلدان للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمناخ ولدفع انتقال الطاقة، ضمان الأمن في مجال الطاقة، تشجيع كفاءة الموارد والتنوع البيولوجي، وتحقيق الانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة.

6.1 دراسة حالة: مشروع مجالات

أسّس اتحاد مجالات منذ سنة 2019 وهو يلعب منذ ذلك الحين إلى جانب شركائه دورًا مهمًا في تعزيز عمل الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع

المدني في بلدان الجوار الجنوبي. بفضل سلسلة الاجتماعات الإقليمية وحلقات العمل والمؤتمرات والندوات عبر الإنترنت، تمكنت مجالات من جميع مختلف البيانات ومصادر المعرفة الوافرة. للحفاظ على استمرارية دورة حياة المشروع واستجابةً لتحديات جائحة الكوفيد 19، أطلق البرنامج سلسلة من الندوات عبر الإنترنت بين شهريّ ماي وديسمبر 2020. وهي تمثل أداة اتصال بديلة تستجيب لسياق تنقل مقيّد. كانت هذه الأحداث منصات قيّمة لمؤسسات المجتمع المدني للتفاعل وتبادل المعرفة والخبرات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي من أجل خلق مساحات محتملة للتعاون من شأنها تحسين رؤية ومشاركة منظمات الشباب في عملية صنع السياسات وتنفيذها على المستوى الإقليمي وفي كل بلد مشارك.

هدفت الندوات الشبابية الثلاثة التي نُظمت في عام 2020 إلى:
أ) متابعة التوصيات وليدة دورات الأنشطة المنظمة خلال سنة 2019
ب) التفكير بشكل جماعي في تأثير أزمة الكوفيد 19 على الشباب في المنطقة الأوروبية المتوسطة

ج) تحديد سبل جديدة للتوصيات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الوطنية على أساس التوصيات التي اقترحها الشباب سابقًا.
وفي شهر نوفمبر 2020، اختتم المشروع دورته السنوية بورشتي عمل عبر الإنترنت تتمحوران حول "الشباب"، مما مهّد الطريق لتنظيم "ندوة سياسة الجنوب". تُوجت هذه الاجتماعات بوضع أسس توصيات كاملة وتقديم المشورة بشأن السياسات التي نُشرت في محاضر مختلف الأحداث المنظمة.

أخيرًا، جمعت ورشة عمل الشباب التي نُظمت في نوفمبر 2020 الشباب ومختلف الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني من الدول الأوروبية المتوسطة للعمل مع ممثلي الاتحاد الأوروبي من أجل تجسيد التوصيات المذكورة أعلاه. بتعبير أدق، تمّ تقديم تحديث للتطورات الجديدة في سياسات الاتحاد الأوروبي بشأن موضوع الشباب كونه همزة وصل في سياقات التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإدماج، الهجرة والتنقل، التعليم والتوظيف، الصحة والأمن، وسيادة القانون. بالإضافة إلى ذلك، دعت الورشة المشاركين إلى توحيد التوصيات التي تم إنشاؤها مسبقًا وتوسيع نطاقاتها. وفي آخر المطاف، بناءً على خبرات منظمات المجتمع المدني في مجال المناصرة ومختلف المقترحات، سعى منظمو ورشة العمل إلى إنشاء آليات قابلة للتنفيذ، ملموسة، وموجهة نحو النتائج إضافةً إلى أدوات تمكن من تطبيقها لفهم كيفية تحسين الاتفاقيات الإقليمية والثنائية مع الاتحاد الأوروبي المناصرة لقضايا الشباب مع الأخذ بعين الاعتبار مجالات العمل المتقاطعة في الصّفة الجنوبية للمتوسط.

من نتائج هذا الاجتماع، نذكر اقتراحًا لنموذج قائم على التضامن لمساعدة الشباب لحدّ واضعي السياسات الشبابية وصنّاع القرار ومنظمات المجتمع المدني والشباب كذلك على استكشاف إمكانيات جديدة للتعاون ولاعتماد إجراءات عملية بشكل جماعي. كما كان الاجتماع أيضًا فرصة لمناقشة أهمية تعزيز الحوار بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني. في هذا الصدد، اتفقت جميع الجهات الفاعلة المعنية على أنّ الوقت قد حان حتّى يمضي اتحاد مجالات قدمًا من تنظير النقاش حول إقامة وتعزيز حوار التعاون الإقليمي والثنائي بين شركاء الاتحاد الأوروبي ونظرائهم جعله أمرًا ملموسًا من خلال وضع خارطة طريق تركز على أربعة مبادئ:

- هيكلية شبكة مجالات في شكل كيان منسق
- تسليط الضوء أكثر على الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني
- في الصّفة الجنوبيّة على المستوى الإقليمي ومن قبل الشركاء الأوروبيين
- تحسين ملامح صورة اتحاد مجالات وتعزيزها من خلال الانتقال من كينونة تقنية بحتة إلى هيئة تفاوض واستشارية نشطة لتطوير مختلف السياسات
- تبسيط عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأوجه التآزر وجهود المناصرة وطنياً وإقليمياً

بالتالي، هذا البحث هو وليد كل ما سبق ذكره وهو يهدف إلى تجسيد التوصيات المذكورة أعلاه في شكل نتائج ملموسة.

II. الدّراسة

هذا البحث ذو تصميم علمي بحث متعدّد الأساليب من حيث المنهجية والتطبيق. تمّ جمع البيانات، ترميزها، وتحليلها بشكل منهجي. ولكن انتهى التحليل منهجاً موجّهاً أكثر نحو السياسات والإطار النظريّ نظراً لنطاق الدّراسة وأهدافها والجمهور المستهدف. مكنت هذه المقاربة من إنتاج موجز سياسة وخطة عمل تشغيلية قابلة للتحويل إلى حدّ ما. يتكوّن الجزء التالي من قسمين رئيسيين: المنهجية وعرض النتائج.

1.1. المنهجية

يحدّد هذا القسم ملامح خمسة أجزاء متعلّقة بالمنهجية المعتمدة في هذه الدّراسة:

- أ) الهدف الرئيسيّ للبحث والأهداف الأخرى المنشودة
- ب) الأسئلة المطروحة
- ج) المنهجية التحليلية وأداة جمع البيانات
- د) مجالات البحث
- هـ) استراتيجية النشر

1- الهدف الرئيسيّ للبحث والأهداف الأخرى المنشودة

يعتمد البحث على النتائج التي تم الوصول إليها سابقاً والتوصيات الصادرة عن اتحاد مجالات، تحديداً فيما يتعلق "بموضوع الشباب". مثلت الدعوة إلى إحداث "قناة تعاون دائمة تجمع أصحاب المصلحة المتعددين" في الحوار الثنائي المنظم بين الشباب الأوروبي والأوروبي المتوسطي ذات جدول أعمال طويل الأجل" إحدى التوصيات الأساسية التي تمّ تطويرها ووضع اللمسات الأخيرة عليها خلال ورشة العمل حول الشباب في ديسمبر 2020. من أجل تجسيد هذه التوصية التوافقية، يهدف البحث إلى استكشاف السبل الممكنة لوضع إطار للمفاهيم واقتراح خطة عمل بغية خلق مساحة حوار تجمع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الصّفة الجنوبيّة والمؤسسات الوطنية والأوروبية. في هذا السياق، حدّد البحث 3 أهداف معيّنة:

- أ) رسم خريطة تحدّد الخصائص المؤسسية والتعاونية والموضوعية بالإضافة إلى التحديات المتعلقة التي تؤثر على ديناميكيات ممثلي الشباب

والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الصّفة الجنوبيّة في سياق الجائحة.

ب) تحديد وتحليل ملامح ممثلي الشباب وتأثير الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

ج) استكشاف إمكانيّة إنشاء مساحةٍ تحتضن حوارات للشباب بين الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والأوروبية، كآلية جديدة في سياق "الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط".

2. الأسئلة المطروحة

تتمحور أهداف البحث حول أربعة أسئلة عمليّة:

- 1) ما هي الأطر المؤسسية والتعاونية والموضوعية التي تعمل فيها الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في جنوب البحر الأبيض المتوسط؟
- 2) كيف أثرت جائحة الكوفيد 19 على وضع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني وإنتاجيته؟
- 3) كيف تقيّم الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني مستقبل شراكتها مع الاتحاد الأوروبي في ضوء "الأجندة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط"؟
- 4) كيف تقيّم منظمات المجتمع المدني إمكانيّة خلق مساحة حوار شبابية بين المؤسسات الوطنية والأوروبية؟

3. أدوات التحليل ومنهجية البحث

أجابت البيانات التي تمّ جمعها إثر تحليل الوثائق النظرية تحليلاً عميقاً عن الأسئلة المطروحة، إضافةً إلى استطلاع الرّأي عبر شبكة الإنترنت والمقابلات المنظمة التي استهدفت الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في المنطقة. من ناحية، تضمنت الأبحاث والتحليلات النظرية المتعمقة جميع التقارير والمنشورات ذات الصلة بموضوع الشباب التي أنتجها اتحاد مجالات وشركاؤه خلال العامين الماضيين، بما في ذلك 4 تقارير وليدة ندوات عبر الإنترنت عقدت سابقاً طوال عام 2020 ونتائج الندوة الجنوبية (ديسمبر 2020)، إضافةً إلى مؤلفات مشاريع أخرى والصادرة عن الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في المنطقة. كما تمّ كذلك تحليل وثائق الاتحاد الأوروبي التي تتعلق بـ:

- أ) الشباب
- ب) الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني
- ج) الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك "الاتصال المشترك مع البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية للمنطقة" (فبراير 2021). والوثائق المصاحبة لها. نظرًا لنطاقها وطبيعتها ذات الصبغة المحدودة، كانت هذه الدراسة المكتبية انتقائية إلى حدّ ما.

من ناحية أخرى، تمّ جمع البيانات الأولى من خلال استطلاع نُشر عبر الإنترنت، صُمم خصيصًا للمجيبين ومن خلال مقابلة مُنظمة. كانت الأدوات متاحين في نسختين باللغتين الإنجليزية والفرنسية وتم توفيرهما في العالم الرقمي نظرًا للقيود المفروضة على مستوى التنقل التي فرضتها الجائحة. تكوّن استطلاع الرّأي من 7 أسئلة ومن 60 بندًا مغلقًا (أنظر الملحقين 1 و 2). وتألّفت المقابلة من 12 سؤالاً مفتوح الإجابة (أنظر الملحقين 3 و 4). صُمم بروتوكول المقابلة وأخذ جميع المستجيبين التي تمّ تحديدهم بعين الاعتبار، أيّ الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ المنخرطة بشكل مباشر أو غير مباشر في عمل الشّباب في المنطقة. مكنت الرسائل الإلكترونيّة ذات الطابع الشّخصيّ من التّواصل مع العينة المستهدفة من خلال قوائم بريد الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ ومنظمات المجتمع المدنيّ المتوقّرة في منصّات مختلفة على الإنترنت ومن خلال شبكة مجالات. علاوةً على ذلك، تمّ جمع مجموعة البيانات المباشرة من خلال المناقشة المستمرة مع فريق عمل الشّبكة الأورومتوسّطيّة فرنسا.

تمّ تحليل بيانات استطلاع من خلال منهجيّة "الوصف" الرقمي وعرضها في الرسوم البيانية المرئية. للتعمّق في مضمون بيانات المقابلة، تم تحليلها نوعيًا عن طريق اعتماد نظرية التّغيير (Theory of Change). سمح ذلك بتشخيص شامل للوضع الحالي للجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ ولطبيعة عملها، إضافةً إلى رسم خريطة للوضع في الوقت الرّاهن. كما ساعدت على تحديد الثغرات والتّحديات. بعبارة أخرى، من خلال تحليل الوضع الحالي وتحديد الفجوات المُعلّقة، كان من الممكن اقتراح بدائل متوسطة المدى لإحداث تغيير.

4. نطاق البحث

يردّ هذا البحث في نطاقات جغرافية، موضوعية، وزمنية محدّدة. جغرافيًا، يُستخدم مصطلح "الجوار الجنوبي (أو بلدان الصّفة الجنوبيّة المجاورة)" ومصطلح "جنوب المنطقة الأورومتوسّطيّة" بشكل متبادل (ما لم يذكر خلاف ذلك)، بعبارة أخرى 9 دول في المنطقة يستهدفها برنامج مجالات معظمها أعضاء في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجنوب. على مستوى المضمون، يتمحور موضوع البحث حول المنظمات المدنيّة الشّبابية والتّذكير بأنّ هذه الأخيرة رأت النور تحت كيانات وأسماء ووضعيّات مؤسّساتية مختلفة في بلدان الصّفة الجنوبيّة المجاورة. أمّا مصطلح "الجهات الفاعلة في المجتمع المدني" في هذا التقرير فهو يشير إلى جميع المنظمات غير الحكوميّة التي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في مجال الشّباب. أخيرًا، تمّ إجراء البحث في حقبة زمنيّة خاصّة، أيّ الكوفيد 19 وتجديد اتفاقية شراكة الاتحاد الأوروبي مع بلدان الصّفة الجنوبيّة المجاورة.

5. النّشر

سُنشّر نتائج ومخرجات هذا البحث من خلال قناتين رئيسيتين: من ناحية، سيتمّ تقديمه خلال حدثين إقليميين مجدولين مسبقًا، ينظمهما اتحاد مجالات وشركاؤه. أوّلًا، المائدة المستديرة بعنوان "الشّباب، التنمية الاقتصاديّة، والحوار الاجتماعي" الذي سيعقد في لبنان في مدينة بيروت في 30 جوان 2021. تمّت خلاله دعوة مختلف ممثلي الشّباب، الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ

وممثلي وفد الاتحاد الأوروبي للتفاعل معًا وتبادل ردود الفعل حول نتائج البحث. ثانيًا، "منتدى المجتمع المدني" الذي سيتبع المائدة المستديرة وسيحضره أصحاب المصلحة ذو نفس القدر من الأهمية. من ناحية أخرى، القناة الثانية هي عبارة عن نشر التقرير النهائي عبر الإنترنت من خلال منصّات الشبكة الأوروبية متوسّطية فرنسا ليتوقّر لجميع الشركاء المرتبطين وأصحاب المصلحة والممارسين في مجالات الشباب في المنطقة وفي أوروبا. حُصّصَ القسم التالي لعرض النتائج وتحليلها.

6 - النتائج

يلخص هذا الجزء نتائج البحث ويتضمّن عرض بيانات المقابلة مع التحليل الكميّ لبيانات استطلاع الرّأي التي تمّ تجميعها وفق سبع فئات:

أ) الوضعية القانونيّة للمنظمة

ب) مجال العمل

ج) التعاون

د) التحديات

هـ) تأثيرات الكوفيد 19

و) التغلب على الأزمة الصحية

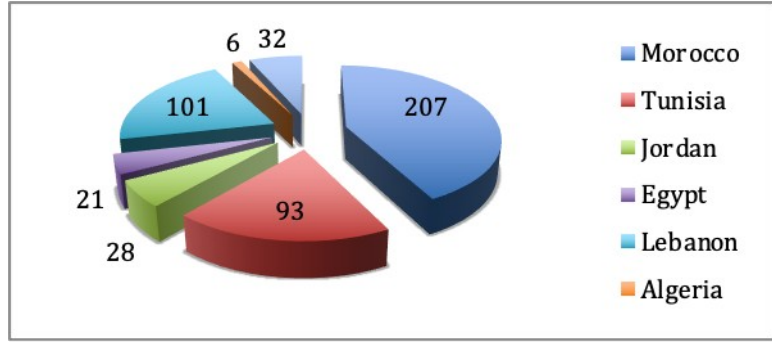
ز) تأثيرات فضاء الحوار الجديد الذي يجمع الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني. بهذا التّحو، أُستخدّمت نتائج المقابلات بشكل تفاعليّ لدعم النتائج الكميّة، وعميقها، وتوسيع نطاقها في شكل شهادات مقتبسة من المقابلات.

7 - المشاركون والمشاركات

تمّ توزيع الاستطلاع عبر الإنترنت (باللغتين الإنجليزية والفرنسية) على 2289 منظمة مستهدفة في سبعة بلدان من اتّفاقيّة الشّراكة، كما تمّ توفير روابط إعلانية عبر الإنترنت على منصّات وسائل التواصل الاجتماعيّ التابعة للشّبكة الأوروبية متوسّطية فرنسا. في البداية، أكمل 506 استطلاع، ولكن تمّ تجاهل 18 من الإجماليّ لأنها احتوت على عدد من الأسئلة التي لم تتمّ الإجابة عليها. بالتّالي، 488 منظمة هي العينة الأخيرة المحتفظ بها في إطار البحث، وهي موزعة على سبع دول كما يوضّحه الرسم البيانيّ أدناه

الرّسم البيانيّ 1: توزيع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ في نطاق البحث

باستثناء ليبيا التي لم يكن لديها أيّ مشارك، كان لجميع الدول الأخرى تمثيل لائق، حيث كان العدد الأكبر من المغرب (207)

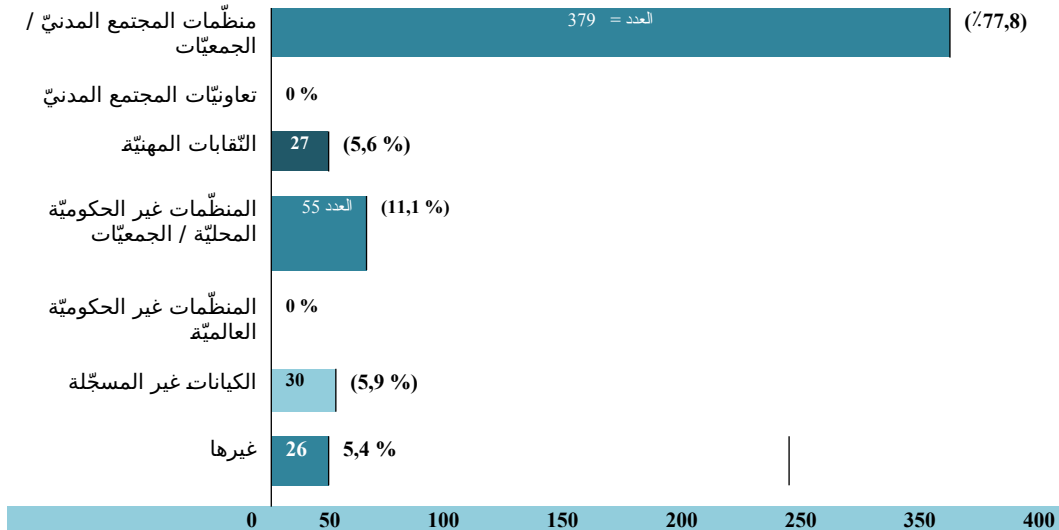


تليها:
لبنان (101)
تونس (93)
فلسطين (32)
الأردن (28)
وأخيرًا مصر (21)

8 - وضع المنظمة القانوني

كما يوضّح الرسم البياني 1، أفادت أغلبية المستجيبين (77,8٪، العدد = 379) بأنهم مسجلون إمّا في إطار جمعية أو منظمة مجتمع مدني، تليها نسبة 11,1٪ (العدد = 55) في شكل جمعية محلية. بينما لم يتمّ تسجيل أيّ كيان من كيانات المشاركين في إطار تعاونية أو منظمة غير حكومية دولية. بالإضافة إلى ذلك، تمّ الإبلاغ عن 5,9٪ منها (العدد = 30) كونها كيانات غير مسجلة، 5,6٪ (العدد = 27) في شكل نقابات و 5,4٪ (العدد = 26) وفق وضعيّة "أخرى".

الجدول البياني 1: توزيع الوضع القانوني للمؤسسات المأخوذة كعينة

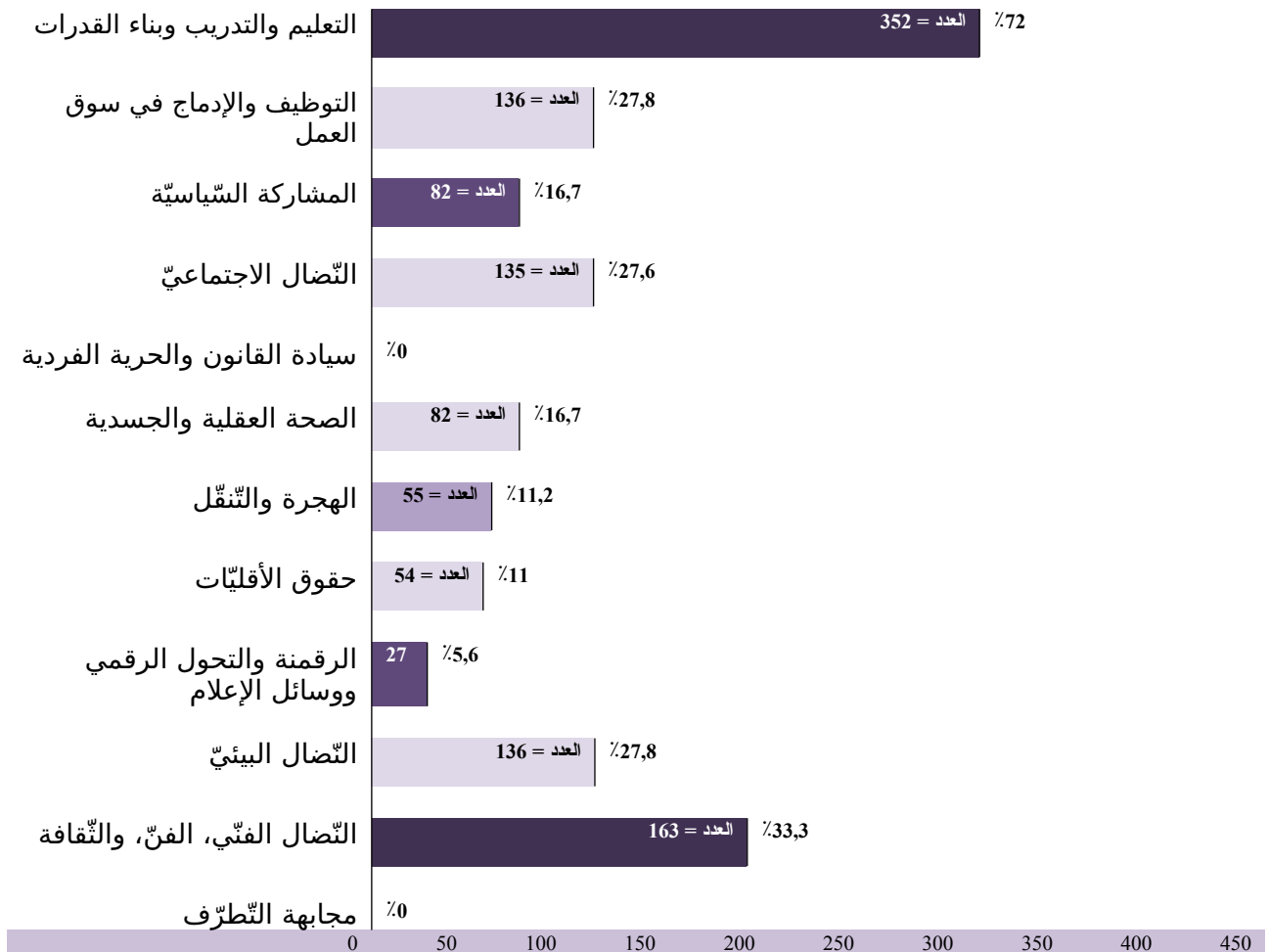


9 - مجال العمل والخبرة

فيما يتعلّق بمجال الخبرة والعمل، يبدو قطاع "التعليم والتدريب وبناء القدرات" القطاع الذي يشغل معظم المستجيبين، يليه موضوع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني التي تعمل في مجال الفنون والثقافة: 72,2٪ (العدد = 352) و 33,3٪ (العدد = 163) على التوالي. تحتل المنظمات التي تركز على توظيف الشباب والنشاط البيئي المرتبة الثالثة، وتمثّل معًا 55,6٪ (العدد = 272) من إجمالي عدد المستجيبين. أفاد عدد كبير من المستجيبين بأنهم يعملون

في مجال هجرة الشباب وحقوق الأقليات بنسبة 22,2% (العدد = 109). تحتل مجالات المشاركة السياسية والصحة العقلية والبدنية للشباب مرتبة أقل أهمية: 16,7% فقط (العدد = 82). لا يبدو أنّ أيّاً من المستجيبين منخرط في قطاعات قواعد القانون أو مكافحة الإرهاب (أنظر الجدول البيانيّ 2).

الجدول البيانيّ 2: توزيع المنظّمات الشبّانية وفق مجال العمل أو الخبرة



كما أكّدت بيانات المقابلة أيضًا الإحصائيات وقدّمت رؤى متعمّقة حول مجال عمل هذه المنظّمات. حتّى وإنّ أشارت الوثائق الرسمية لمنظمة ما إلى أنّ المجال الرئيسي هو "التعليم"، إلّا أنّ ذلك لا يعني اقتصر نشاط الكيان على قطاع التعليم حصريًا. على سبيل المثال، ذكر شخص تمّت مقابلته ما يلي:

"تعمل تعاونيتنا الزراعية الإيكولوجيّة على عدة مستويات: (أ) التثقيف البيئي، التوعية بالغذاء المتأثري من الزراعة الإيكولوجيّة، واستقبال المتدربين الشباب

- (ب) خلق وظائف موسمية.
 (ج) التدريب على تربية النحل وحماية النحل الصحراوي.
 (د) نشر تقنيات الزراعة المعمّرة والزراعة المكثفة على مساحة صغيرة
 (هـ) مشاركة ودعم منظمات وهياكل المزارعين التي تعمل مع الشباب "

أظهر مؤشر مهم آخر أنّ معظم المنظمات تضع في منظور برامجها البعد الجنساني (الجندر) وتنشئ برامجًا خاصّةً وحملات مناصرة متعلقة بالنوع الاجتماعي، كما صرحت بذلك تعاونية أردنية:

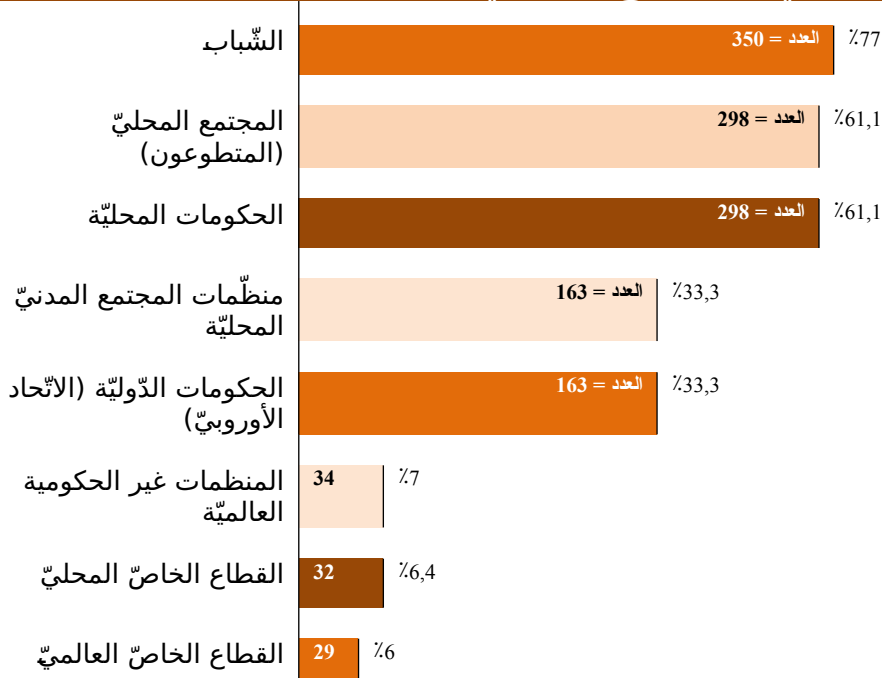
"نستهدف بشكل رئيسي المجموعات من المهاجرين والشباب الذين ليس لديهم لا وظائف ولا تدريب. نحن نعمل على إنشاء 3 تعاونيات مستقلة للنساء ضمن التعاونية "

10 - التعاون والشراكات

يمثل التعاون والشراكات مع أصحاب المصلحة المتنوعين العمود الفقري الذي يجعل عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني ممكنًا. كما هو مبين في الجدول البياني 3، أوضحت النتائج أنّ:

أ) الشباب (77٪، العدد = 350)
 ب) يمثل المجتمع المحلي والمتطوعون (61,1٪، العدد = 298) والحكومات المحلية (61,1٪، العدد = 298) المتعاونون الرئيسيون الثلاث لغالبية المستجيبين. أمّا الشركاء الثانويون فهم إمّا منظمات غير حكومية محلية أخرى (33,3٪، العدد = 163) و/ أو حكومات دولية، يشكل أساسية لفوضوية الاتحاد الأوروبي (33,3٪، العدد = 163). لا تزال الشراكات مع كل من القطاع الخاص الوطني والدولي ضعيفة نسبيًا، فهما يمثلان معًا 12,4٪ (العدد = 61).

الجدول البياني 3: توزيع المتعاونين والشركاء الرئيسيين للجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني



تمّ التأكيد على هذه الأرقام من خلال شهادات جميع الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم والذين أكدوا أنّهم تعاونوا مع شركاء محليين ودوليين. على سبيل المثال، ذكرت منظمة مغربية ما يلي:

"اختارت جمعيتنا العمل عن قرب وعلى المستوى الإقليمي لمنطقة الدار البيضاء الكبرى. وقد تمكنت من التنسيق بشكل جيّد مع المحاورين الرئيسيين، تحديداً إدارة السجون، الوفود الإقليمية، ووزارة الشباب والثقافة، بلدية ولاية عين السبع الحيّ المحمدي، وشبكة كاملة من جمعيات الشباب على المستويين الوطني والمحلي".

وفي نفس السياق: "يمكننا أن نذكر هنا Solidarité Laïque، Education League، Cotravaux، CEMEA، و SGDF من الجانب الفرنسي." في مصر، تحاول المنظمات حالياً "إنشاء شبكة مغربية لتبادل الخبرات والتواصل في مجال ريادة الأعمال وقابلية توظيف الشباب".

من المثير للاهتمام أنّ معظم الشهادات لم تذكر أيّ تعاون مهمّ مع القطاع الخاصّ. عند طرح السؤال حول الاستراتيجية التنظيمية لتطوير شراكات جديدة ومتنوعة، أفاد جميع الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم بأنّهم أساليماً مختلفاً. على سبيل المثال، أفاد البعض بأنّ شراكاتهم "يتم تطويرها وفق الهدف المراد تحقيقه وكذلك وفق الشركاء المختارين". بينما بنى البعض شراكات على أساس المشاريع التي تمّ تطويرها والموضوع: "نحن نبحث عن شركاء مناسبين في المجال وعلى المستوى الدولي حسب الحاجة". يحاول الآخرون "متابعة جميع الأنشطة التي تنظمها جمعيات الشباب الأخرى والأمور الموضوعية في السياسات العامة" أو "العمل مع الشبكات الأخرى التي تدعم مجموعات الشباب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في مشاريعهم وهاكلهم ومشاركة رؤية المواطننة والتضامن". بطبيعة الحال، تكشف هذه الشهادات عن نوع من الهشاشة في استراتيجيتهم. يبدو أن العديد من المشاركين في البحث قد اعتمدوا استراتيجيات واضحة وطويلة المدى لتأسيس الشراكات. يتبع معظم المشاركين، إنّ لم نقل كلهم، منهج تعاون قصير الأجل تقوده طبيعة البرامج المقترحة أو الأموال المتاحة، بعبارة أخرى، لا تُبنى الشراكات على أساس رؤية محدّدة وأهداف وغايات متوسطة وطويلة المدى. قد تفسر هذه الظاهرة أيضاً سبب وجود نقص في الشراكات مع القطاعات الخاصة الوطنية والدولية.

11 - التّحدّيات

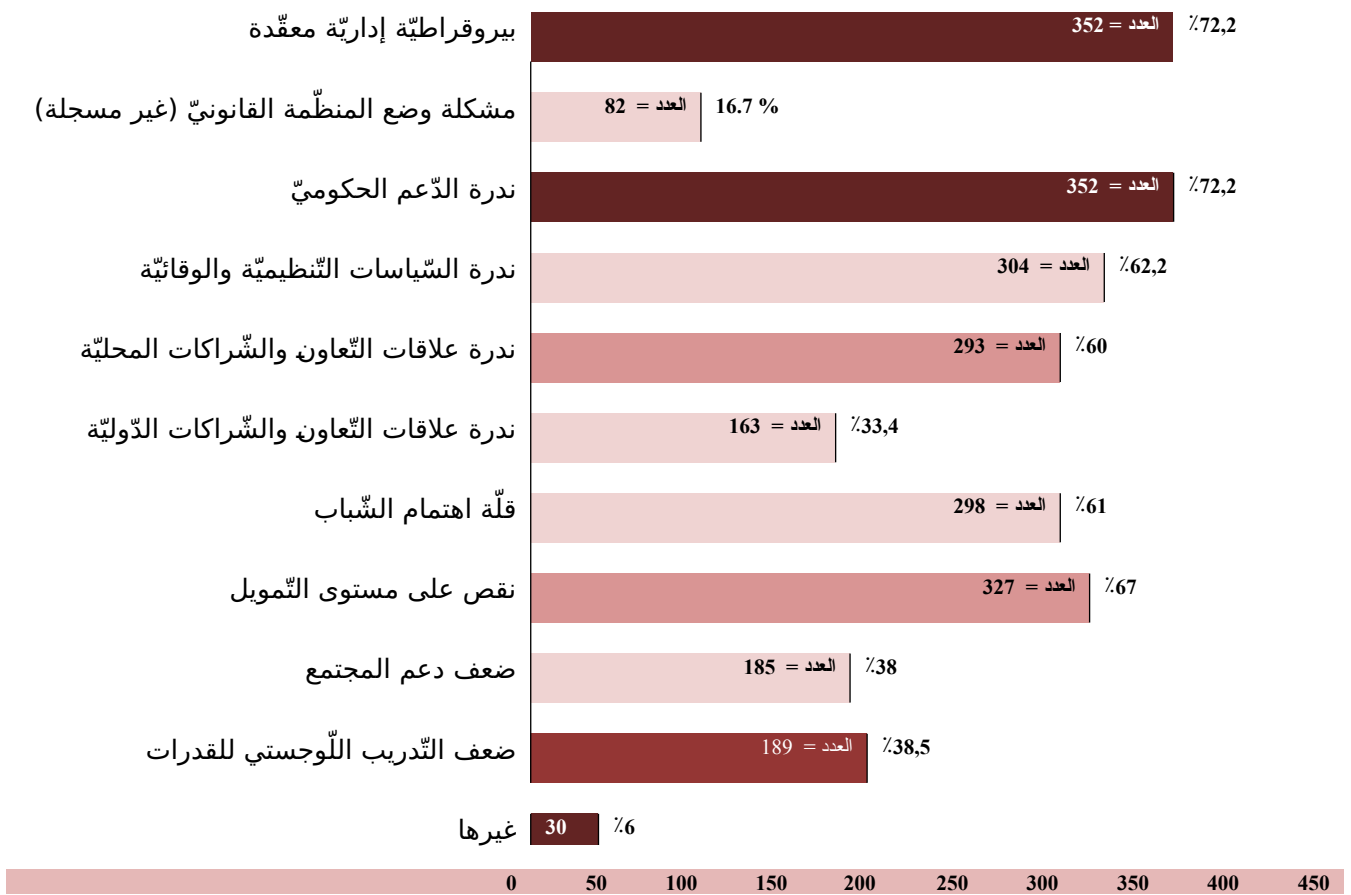
على الصّعيد العالميّ، يواجه عمل الجهات الفاعلة من المجتمع المدني تحديات مستمرة، ولا تعتبر بلدان الصّفة الجنوبيّة استثناءً. في هذه الدراسة، أفاد المشاركون والمشاركات أنّهم يواجهون عدداً لا يحصى من الحواجز. لكن ترتبط العقبات التي تؤثّر بشكل سلبيّ على عملهم ارتباطاً بالبيروقراطية المعقدة التي يرافقها نقص الدّعم الحكوميّ ونقص التمويل. لقد حدّد 72% (عدد = 352) من المستجيبين هذه التّحديات الثلاثة كونها العوامل الرئيسية التي تعوق عملهم. علاوةً على ذلك، أكد 62% (العدد = 304) منهم على أنّ الافتقار إلى السياسات التنظيمية والحماية إضافةً إلى ضعف التعاون المحلي وعدم

الاهتمام في صفوف الشباب يمثل تحديات دائمة ذات تأثير على تقديم الخدمات التي من المقرر أن تقدمها هذه المنظمات. أخيرًا، يؤدي الافتقار إلى الدعم المجتمعي وأحيانًا القصور في التدريبات اللوجستية لموظفي المنظمات إلى إعاقة إجراءات هذه المنظمات. حدّد 38% (العدد = 185) من المستجيبين هذا النقص الحالي على أنه تحدّي من التحديات المقلقة.

إنّ التّدقيق بشكل أعمق في هذه الأرقام يمكّننا من القول أنّ المقابلات لم تؤكد النتائج المذكورة أعلاه فحسب، بل كشفت أيضًا عن العديد من النتائج الأخرى كما هو الحال مع هذه الجمعية التي يوجد مقرّها في الجزائر:

"ليس من السهل العمل في السياق الجزائري (المصاعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية)، فهو أمر صعب ومعقد للغاية. لقد ناضلنا من أجل البقاء ومواصلة العمل بشكل جيّد وممتاز حتّى الآن. نحن نكافح لمواجهة الظروف الصعبة والمعقدة وليدة ضغط الحكومة على الجمعيات".

الجدول البياني 4: مصادر التّحدّيات الرّئيسيّة التي تواجهها الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني



كما أنّ لبنان ليس استثناءً. تبدو التحديات المالية والقانونية ملحّةً، حسب إفادة منظمة أخرى:

"نعاني معاناةً شديدةً من نقص الموارد في جميع الفئات، كما أنّ الإطار القانوني الذي يحكم عمل الجمعيات صارم ومقيّد. لا يهتمّ بعض الشباب بالأنشطة التي ننظمها. أمّا الجمعيات الكبيرة والقديمة

فهي لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية التمويل المتتالي، لا سيما تلك التي تفوز بالمشاريع الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي ومختلف السفارات. ونحن نعاني كذلك من نقص كبير في الموارد التربوية والمالية".

على التقيض من ذلك، يبدو أن المنظمات التي مقرها في فرنسا ولكن تعمل في لبنان وتونس والمغرب تواجه تحديات أقل، فهي:

"تستفيد من دعم وزارة أوروبا والشؤون الخارجية وتعمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أي في المغرب وتونس ولبنان بينما لها فرع إقليمي في مرسيليا."

تكشف الحالة أعلاه عن الظروف المتباينة التي تعمل بموجبها الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الصفة الجنوبية مقارنة بنظرائها في منطقة الاتحاد الأوروبي.

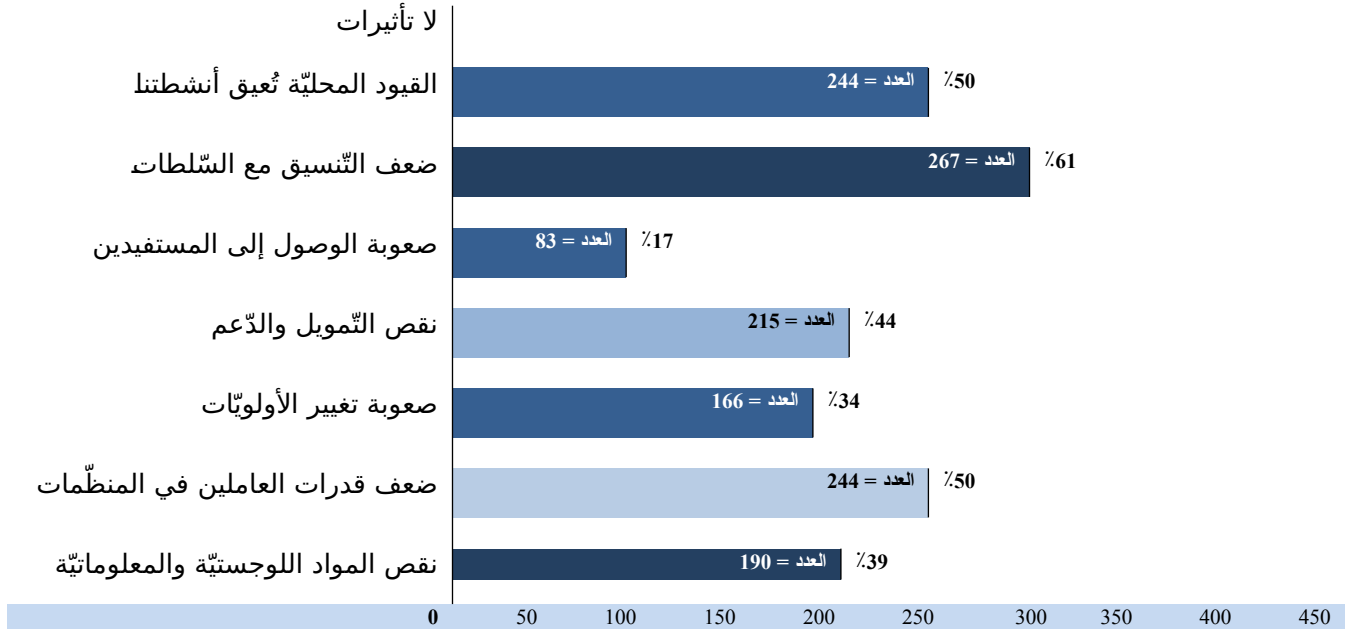
12 - آثار جائحة الكوفيد 19 على مجال عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني

في إطار تأثيرات جائحة الكوفيد 19 على عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة، يسلط المؤشر الأول الذي يظهر في النتيجة الضوء على اعتراف جميع المشاركين بأن عملياتهم عانت من الإجراءات الصحية المفاجئة والصارمة التي فرضتها الحكومات المحلية. تعتقد 61% (العدد = 267) منها أن نقص التنسيق من جانب السلطات المحلية خلف تداعيات مقلقة على عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وبالمثل، أفادت 50% (العدد = 244) أن القيود المحلية المفروضة على التنقل وكذلك النقص في تدريب الموظفين وقدراتهم شلت أنشطة منظماتهم. أكد أكثر من ثلث المستجيبين (39%، العدد = 190) أنهم عانوا من نقص هائل على مستوى التمويل وفي المواد اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات لتغيير أسلوب عملياتهم. وقد وواجهوا كذلك صعوبات في إعادة ترتيب أو تغيير أولوياتهم. (أنظر الجدول البياني 5).

كما عكست المقابلات نفس الانطباعات وسلطت الضوء على العديد من التحديات الأخرى. وصف جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كيف خلفت قيود الإغلاق آثارًا سلبية على تقدم المشاريع بشكل عام وكيف خلقت العديد من الصعوبات لمتابعة الإجراءات المحلية رغم أن العمل عن بعد قد ساهم في تحسين إدارة الشؤون الإدارية والمالية:

"لقد أضر ضعف المستفيدين على عملنا في هذا المجال تأثيرًا بالغًا. لا سيما صعوبة الوصول إلى المجموعة المستهدفة نظرًا للقيود المفروضة، كما كان لفرض ما لا يتجاوز عن عشرة أشخاص في المجموعة في إطار كل أثر أيضًا على سير الأنشطة داخل مقر الجمعية".

الجدول البياني 5: تأثير جائحة الكوفيد 19 على مجال عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني



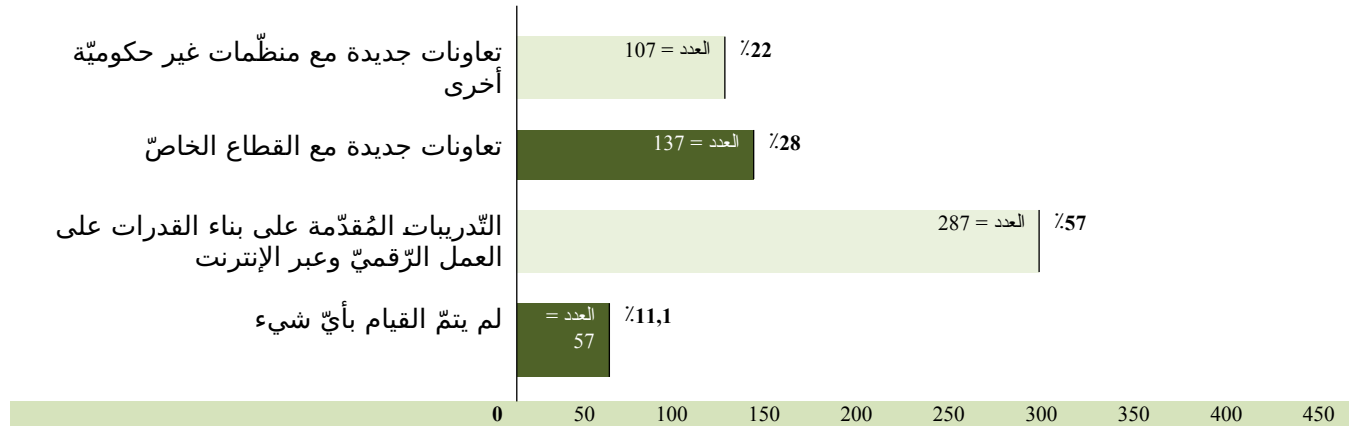
علاوة على ذلك، قال شخص آخر شارك في المقابلة: "عانت الجمعيات التي تنفّذ برامجًا في السجون معاناةً كبيرةً من حالة الحظر المفروض على جميع الأنشطة داخل السجن وكان النزلاء أول ضحايا هذا التمرّك المتعلق بتجميد جميع الأنشطة لأكثر من عام". اقترنت تحديات تتعلق بنقص المواد والمعرفة المتعلقة بالرقمنة بهذه المشاكل أيضًا وكذلك فقدان القوّة الدافعة لإنشاء مشاريع للشباب والروح الحماسية.

13 - التّغلب على أزمة الكوفيد 19 الصحيّة

للتخفيف من الآثار السّلبية للجائحة، أفادت 57% (العدد = 278) من المنظمات المستجيبة أنّها قدمت تدريبات لبناء القدرات على العمل الرقمي وعبر الإنترنت لموظفيها ولأعضائها وعدلت أنشطة وبرامج مؤسساتها وفق أولويات مختلفة من أجل الاستجابة لاحتياجات الشباب الجديدة الناشئة في المجتمعات المحلية. كما يوضّح الرسم البياني 6، شارك ثلث المشاركين (أكثر من 35%، العدد = 190) في إقامة علاقات تعاون وشراكات جديدة إمّا مع السلطات المحلية أو مع المنظمات غير الحكومية المحلية الأخرى، و/أو مع القطاعات الخاصة المحلية. ومع ذلك، أكد 11,1% (العدد = 57) من المشاركين في الدراسة من الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني أنّهم لم يأخذوا أيّ تدبير للتغلب على التحديات.

الجدول البياني 6: استراتيجيات الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني لتجاوز تحديات جائحة الكوفيد 19





علاوة على ذلك، وضعت الأزمة الصحية ضغطًا كبيرًا على المنظمة التي تقدم خدمات متعلقة بالصحة مما توجّب بذل جهود جبارة لمواصلة تقديم الخدمة إلى الشباب. هذا ما صرحت به هذه المنظمة التي تتخذ من لبنان مقرًا لها:

"يرتكز أحد أهم محاور منظمنا غير الحكومية على تعزيز الصحة. لذلك، خلال جائحة الكوفيد 19، عملنا بشكل متواصل ولم نتوقف عن العمل اليّنة حتى الآن. لقد أنشأنا وحدة أزمات ذات رقم طوارئ. وبدأت لجنة توعية بمرافقة السلطات المحلية خلال فترة الحجر الصحي لتوعية السكان المعرضين للخطر ولتوزيع المواد الواقية (المرابيل، الجل الكحولي، الأقنعة، والقفازات...) وسلّة غذاء والمواد الوقائية لعامة الناس والسكان ذوي الظروف الهشّة"

وفي نفس هذا السياق الذي يميّز بالروح المدنية، اضطرت الجمعيات في المغرب حسب المعلومات الواردة إلى إعادة التفكير في أنشطتها وطريقة دعمها باستخدام الأدوات الرقمية لمواصلة العمل عن بُعد: "لقد فتحنا أيضًا برامج طوارئ جديدة في سياق أزمة الكوفيد 19- من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للمهاجرين والمغربيين الأكثر ضعفًا".

أمّا في مصر، فقد توجّب على بعض المنظمات "تكييف وإنشاء برنامج للدعم عن بعد لمدة 6 أشهر (إغلاق منطقة الاستقبال وفق أوامر السلطات) وكذلك مراجعة برامجها بعد استئناف الاستقبال لإدارة آثار الأزمة على الأطفال والشباب الذين ندعمهم إضافة إلى أسرهم".

14 - الردود على الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط

سلطت بيانات المقابلة الضوء على بعض الأفكار والاقتراحات الثاقبة التي قدّمها المشاركون فيما يتعلق بردود فعلهم على جدول الأعمال الجديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كما لاحظنا أيضًا تباينات واضحة في الآراء بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في لبنان والمغرب وتونس وتلك الموجودة في الجزائر وفلسطين. على سبيل المثال، أفاد أحد المشاركين بما يلي:

"قال الممثل السامي ونائب الرئيس ج. ب: "نحن مصممون على العمل مع شركائنا الجنوبيين على أجندة جديدة تركز على الناس خاصّة النساء والشباب منهم".

لا تزال هذه الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني وغيرها تأمل بإيجابية في أن يفِي الاتحاد الأوروبي بالوعود التي قطعها من خلال ممثليه للجهات الشبابية في المنطقة. وعلى العكس من ذلك، يبدو أنه ليس للجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الجزائر توقعات أو آمال عالية بشأن الأجندة الجديدة، كما صرحت بذلك جمعية مقرها الجزائر:

"لا نعتقد أن الأمر ينطبق على الجزائر، فالاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية للشركاء المتميزين تقليديًا: مثل تونس والأردن والمغرب وداخليًا: فهو يفضل العمل مع المنظمات الكبيرة الأقوى ولا يضع آليات تشمل الجمعيات الجديدة والصغيرة، خاصة في المناطق الريفية والحضرية البعيدة عن المدن الكبرى التي لا تستوفي شروط دعوة المشاريع و/أو ليس لديها القدرة على إدارة هذا النوع من المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، في حدود معرفتنا، لا تُعتبر ركيزة الشباب والمجتمع المدني من أولويات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. كما يفضل وفد الاتحاد الأوروبي دائمًا العمل مع "دائرة مغلقة" من منظمات المجتمع المدني وذلك في إطار هذه المشاورات والاجتماعات بما أن الاتصال سيكون فعالاً في مثل هذه العلاقات مع الجمعيات".

لقد اشتكت أصوات أخرى من الشروط التي يفرضها الاتحاد الأوروبي بشكل غير مباشر في تمويل مشاريع التنمية عمومًا والمشاريع المخصصة للمجتمع المدني الجزائري بشكل خاص، مثل الجانب الجنساني (الجندر) الذي لا يسمح بالتقاسم العادل لفوائد هذه المشاريع بين مختلف مكونات المجتمع.

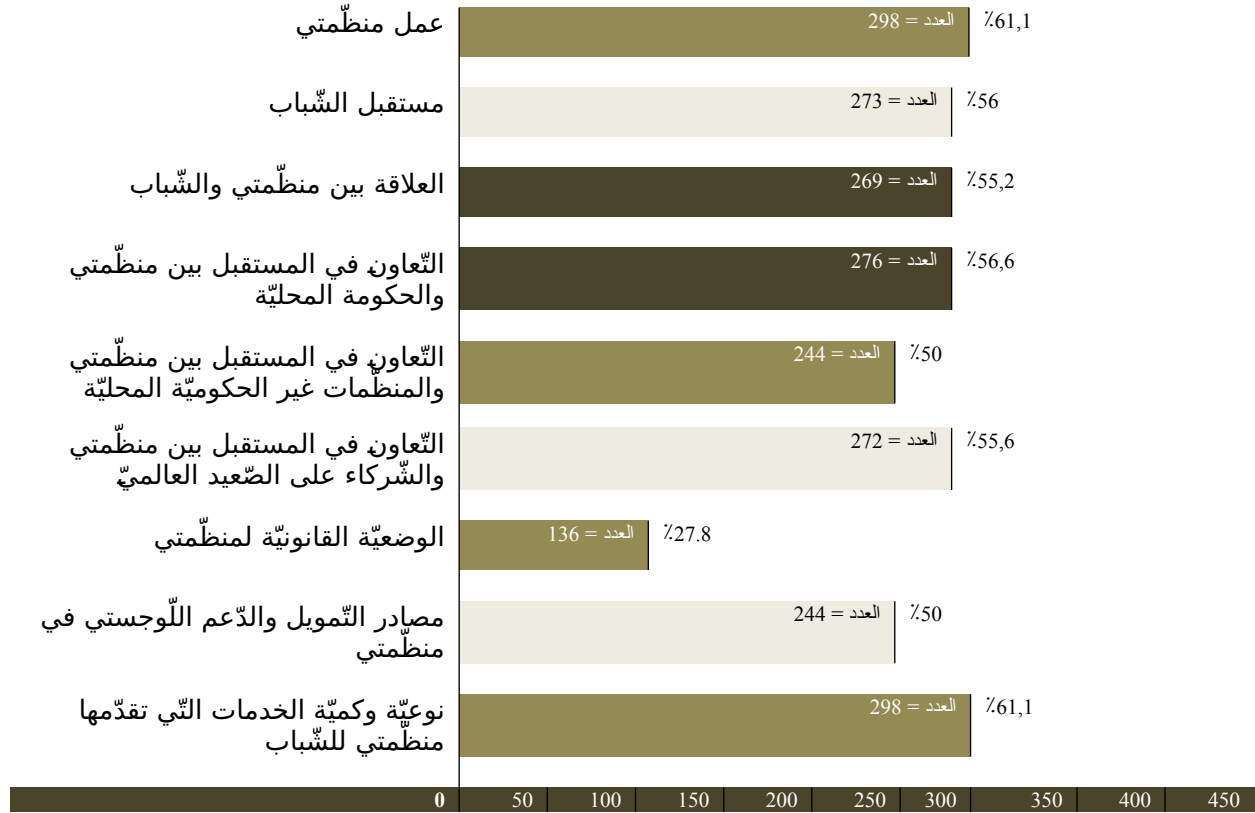
أخيرًا وليس آخرًا، تبين أن ثلثي المشاركين الذين عبروا عن ملاحظاتهم الإيجابية عندما علموا بإطلاق الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لم يكونوا في حقيقة الأمر على دراية جيدة بمحتواها أو أهدافها أو خطط عملها. تعتبر هذه النقطة نقطة مهمة مكنت المقابلات من تسليط الضوء عليها.

15 - تأملات حول إنشاء فضاء شبابي يحتضن آلية الحوار

اكتسبت مسألة كيفية إنشاء مساحة جديدة تحتضن حوار الشباب مع المؤسسات الوطنية والأوروبية تأثيرًا على عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني إجماعًا إيجابيًا من قبل جميع المشاركين. أفاد 61% (العدد = 298) من المستجيبين أن وجود مثل هذه الآلية سيكون له آثار إيجابية مباشرة على مؤسساتهم. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد حوالي 55% (العدد = 269) من المستجيبين أنه سيكون لمساحة الحوار الشبابية تأثيرات كبيرة على مستقبل مجموعات الشباب في الصفة الجنوبية وستعزز العلاقة بين منظماتهم وبين الشباب وكذلك مستقبل التعاون بين الشركاء الشباب المحليين والدوليين الآخرين. أخيرًا، يعتقد 27,8% (العدد = 136) منهم أنه سيكون للآلية نتائج على شكل الوضع القانوني المتبع عند إنشائها. على نفس المنوال، أكدت جميع المقابلات الحاجة إلى إنشاء مثل هذه الآلية:

يعاني الشباب اليوم من التهميش الشديد والاستبعاد من غالبية مجالات الحوار العام. في أحسن الأحوال، نتحدث نيابة عنهم ونمارس الوصاية على أصواتهم وهو أمر يستبعدهم أكثر فأكثر.

الجدول البياني 7: تصوّرات ورؤى الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني حول مساحة الحوار الجديدة التي تختصنهم



كما أضافوا ما يلي:

"يميل شباب اليوم إلى الاتجاه نحو قطع الصّلة مع منطلق الأجيال الأكبر سنّاً نوعاً ما. كما يطالبون مطالباً ثابتةً بالحقّ في التّواصل والتّفاوض عبر أصواتهم، فهم يريد فقط أن يتمّ الاستماع إليهم لأنّ آراءهم وفحوى رسائلهم قيّم."

في هذا السّياق، اتّخذت أفكار العديد من الأشخاص الدّين تمّت مقابلتهم نفس الاتجاه، فكفاءة ومردوديّة مساحة حوار شبابيّة أمر طارئ:

"إذا تمّ العثور على الحقائق على الأرض الواقع عبر التّبادلات والتّعاون حول المشاريع المشتركة، فإنّ التأثيرات ستكون إيجابيّة بالتأكيد."

"نعم، إنّ لمن المهمّ جعل الشباب فاعلين من خلال مشاركتهم في هذا التّوع من الهيئات من أجل تعزيز تمكين هذه الشّريحة العمريّة وترسيخ رؤية الشباب على مستوى المجتمع المدنيّ والحكومة على حدّ السّواء."

مثّلت فكرة إنشاء مساحة وفق نفس العقليّات القديمة المفروضة في المنطقة مصدرَ قلق لبعض المشاركين، فمثل هذه العقليّات لا تترك أيّة آثار ملموسة لتحسين حياة الشّباب الدّين عبّروا عن حاجة "لتعزيز قدرات الاتصال والدعوة بين الشّباب والمنظمات التي تمثّلهم قبل التفكير في إنشاء هذا الفضاء للحوار حتّى وإن كان ضروريًا ومهمًا للغاية".

ختامًا، كشفت نتائج هذه البيانات المباشرة عن رؤى غنيّة، صادقة، وحقيقية من شأنها أن تمثّل بالتأكيد مصدرًا للمعلومات يُثري المحتويات الأدبيّة والإجراءات العمليّة التي ستكون موضوع التحليل في الأجزاء القادمة من هذه الوثيقة.

١١١. التّوصيَّات

يفتح هذا الجزء الباب لمناقشة الآثار والتوصيَّات الأولى التي يشرحها البحث. بالتّالي، يطرح القسم الأول بإيجاز الإجراءات التنفيذية العاجلة ويقيس مدى إمكانيّة تنفيذها من قبل أصحاب المصلحة المُعَيَّنين الدّين يشاركون في عمل الشّباب. يقترح القسم الثاني تصميمًا وخطة قابلة للتّنفيذ في إطار خلق مساحة حوار للشّباب في بلدان الجنوب المجاورة.

١١١. 1. الآثار والإجراءات الإجماعيّة المقترحة

كشفت النتائج التي تمّ الحصول عليها عن لمحة غنيّة بالمعلومات المتعلقة بالديناميكيات والتطلّعات والتحديات المستمرة التي تميز ملامح معظم الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ في بلدان الصّفة الجنوبيّة المجاورة. قد تكون بعض النتائج بمثابة خريطة تتضمّن العديد من الخرائط الأخرى التي تحدّد حالة العمل المدني للشّباب، ولكنّ جزءًا كبيرًا من هذه التّناجج يقدّم خلفيّة سياقيّة قيّمة تستدعي الشّباب، الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ، صانعي السياسات، الممارسين، والباحثين في المنطقة وخارجها للتّفكير الملّي ومباشرة المزيد من التحقيقات في الوقت الرّاهن. علاوة على ذلك، أطلقت النتائج العنان للعديد من النقاط التي تحت حكومات الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبيّ على إيجاد أفكار والقيام بإجراءات وفقًا للاحتياجات والفجوات المحدّدة في البحث. تم تلخيص الآثار المترتبة أدناه في 10 نقاط.

أولًا، يبدو أن قطاع "التّعليم والتّدريب وبناء القدرات" القطاع الدّي يستحوذ على معظم أنشطة الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ المشاركة في الدراسة: 72,2% (العدد = 352). يوضّح هذا المؤشر أهميّة هذا القطاع بالنسبة لشّباب المنطقة. كما أنّه يتوافق مع رقم مثير للقلق أبرزه تقرير البنك الدّوليّ لعام 2020: "يمثّل الشّباب في منطقة جنوب المتوسط المجموعة الوحيدة على الصّعيد العالميّ التي تواجه مخاطر تفشّي البطالة التي تزامن ارتفاعًا في مستوى التّعليم" (البنك الدوليّ 2020). على الرّغم من أنّ متوسط الإنفاق في المنطقة على التّعليم الحكوميّ أعلى بكثير من متوسط منظمة التّعاون الاقتصاديّ والتّجاريّ، إلا أنّ عامل تنمية رأس المال البشريّ لا يزال يمثّل تحديًا كبيرًا، حيث أنّ ثلثي سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (حوالي 110 مليون) دون سنّ 35 عامًا، أمّا البطالة لدى الشّباب فهي تفوق نسبة 25%، منها 40% من النّساء بما في ذلك الحاصلات على شهادات جامعيّة، مقارنة بنسبة تبلغ 14% على مستوى العالميّ (البنك الدوليّ 2020). قد تكمن إحدى العوامل التي تفسّر العدد المرتفع للجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ العاملة في

ميدان بناء القدرات فيما يلي: لا يمثل هذا القطاع أيّ تهديد من التهديدات التي تخشاها المؤسسات السياسيّة، كما أنّه لا يشكك في الوضع الاجتماعي والاقتصاديّ الرّاهن حتّى أنّ بعض الحكومات تعتبر قطاع التعليم مجالاً غير منتج يستنزف ببساطة الموارد الماليّة لدولهم. بالتّالي، فإنها تتيح مساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدنيّ لمُدِّد المساعدة بغية تقاسم الأعباء المرتبطة به. ليس هذا الافتراض خاليّاً من نوع من المعقولة المثيرة للفضول. كما يدفعنا إلى طرح سؤال مشروع حول سبب عدم مشاركة أيّ من المستجيبين في قطاعيّ أحكام القانون أو مكافحة الإرهاب. كما ذكرنا سابقاً، يمكن أن تكون عيّنة البحث قد فشلت ببساطة في استهداف هذا النوع من الجمعيات في دراستنا. ولكن، من الممكن أيضاً أنّ بعض المنظمات في بعض البلدان لا يمكنها أن تدّعي بأنّها تعمل على هذه القضايا باعتبارها شؤناً حصريّة للدولة لا يُسمح للجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ تناولها.

من الافتراضات المحتملة الأخرى إمكانيّة انشغال شباب المنطقة بالقضايا التي لها تأثيرات مباشرة على حياتهم اليوميّة بعيداً عن السياسة، مثل التوظيف والتنقل الدولي والهجرة أو الحريات الفردية. لذلك، فإنّ يتوجّب على التّعاون الدوليّ المستقبليّ والبرامج التي يتمّ إطلاقها بالاشتراك مع الاتّحاد الأوروبيّ وحكومات بلدان الصّفّة الجنوبيّة المجاورة تخصيص المزيد من الموارد وتكريس اهتمام بالغ لهذه القطاعات ولهذا النوع من المنظمات. وفي هذا الصّدد، فإنّ الحكومات المحلية مدعوة إلى تعزيز وتسهيل عمل الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ من خلال الانخراط كشركاء رئيسيين في برامج أصحاب المصلحة المتعددين وبرامج متعددة القطاعات وحملات مناصرة الشّباب. يجب أن نضع حدّاً للقيود وللمضايقات التي تفرضها الدّول على المنظمات التي تعمل في المجال السياسي وتكافح العنف. لا يمكن بلوغ هذا الهدف إلاّ إذا تزامنت مساعدة الممولين الدوليين (مثل الاتّحاد الأوروبيّ) الإقليمية مع مشاركة حكومات الدول المستقلة مع احترام شرط إنشاء بيئات عمل حرّة ومتاحة للجميع في سياق أنشطة الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ.

ثانياً، من المطمئن وجود عدد كبير من الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ التي تستثمر في قطاعات التّعليم والتدريب والتوظيف والثقافة. ومن المطمئن كذلك أنّ مسألة المساواة بين الجنسين مسألة تمثّل موضوعاً ذو نقاط تقاطعيّة في عمل معظم هذه المنظمات، فعلاً ما يؤخذ البعد الجنساني (الجندر) في اعتبار البرامج المصمّمة. ومع ذلك، تبقى الحاجة إلى مزيد من البحث للتحقيق في العوامل الكامنة وراء ندرة المنظمات والبرامج التي تختص بمواضيع سيادة القانون ومحاربة التطرف حاجة ملحّة. كما يتوجّب توجّهاً تامّاً استكشاف مساحات جديدة من خلال تطوير نظرات وأفاق يمكن أن تحفّز المزيد من شركات القطاع الخاصّ مع الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ. لا يمكن بلوغ هذا الأمر إلاّ من خلال مدّ هذه الجهات بتدريبات موحّدة ومضبوطة لبناء القدرات من أجل تطوير استراتيجيات تنظيميّة مستدامة ومتنوعة لبناء الشّراكات.

تتعلّق النتيجة الثالثة بالتّحدّيات المُعلّقة التي لا تزال تعيق عمل الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ في الصّفّة الجنوبيّة المجاورة وهي تتجسّد في شكل ثلاثة حواجز طارئة: النقص الواضح في الموارد التربوية والمالية التي تعيق نوعيّة وعدد البرامج والخدمات التي يقودها الشّباب.

كما يبدو أن الإطار القانوني التقييدي الذي يحدّد عمل الجمعيات هو إطار إقليمي، فأكثر من 12٪ من الجهات في المجتمع المدني في المنطقة غير مسجلة أو ذات وضع قانوني منخفض المستوى. هذا الأمر يقيّد أنشطتها. لذا، لتجاوز هذه الحواجز، نقتراح مناقشات ثلاثية متزامنة بين الحكومات الوطنية والإقليمية والأوروبية والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني تكون ذات حلول موجّهة نحو النتائج. على المستويات الوطنية، يجب على الحكومات المحليّة (الممثلة عبر مديريات وزارات الشباب وحوكمة المجتمع المدني) أن تبتّ في نقاشات شفافة مع ممثلي جميع منظمات المجتمع المدني الشبابية غير المسجلة وتلك التي تعمل في ظلّ أوضاع مشبوهة من أجل الاتفاق على صياغة قوانين وأطر قانونية تضمن وجود وعمل هذه الكيانات دون خشية التهديدات القانونية أو تهديدات المؤسسات.

على المستوى الإقليمي الداخلي، ينبغي إطلاق هذه المناقشات مع الحكومات الوطنية والشبكات التي تمثّل الشباب لتوحيد رؤاهم ومعاييرهم القابلة للتّفيذ من أجل الاعتراف بوجود وعمل هذه الكيانات المهمشة ومن أجل الاتفاق على تطوير إجراءات شفافة، منسّقة، ومبسّطة حتّى تكون صفتها مطابقة للقانون. على المستوى الأوروبي، يجب على الاتحادات والشبكات الإقليمية التي تجمع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني، مثل مجالات، إيصال صوتها لمؤسسات الاتحاد الأوروبي للتعبير عن حقوق الكيانات الصغيرة، المهمشة، وغير المسجلة والدفاع عنها. كما عليها توجيه نداءات إلى الهياكل الإدارية في الاتحاد الأوروبي لمناقشة هذه النقطة في كلّ المناقشات أو المشاريع أو برامج التّمويل المتعلقة بالشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني التي تجمعها مع الحكومات الإقليمية أو الوطنية في الصّفة الجنوبيّة المجاورة.

يكشف المؤشر الرابع عن سرعة استجابة الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في هذه البلدان. رغم التحديات، تتميز هذه المنظمات بمرونة واضحة وتكيّف جيّد مع الظروف المفاجئة، كما تبيّنه كيفية تكييف أنشطتها وطريقة عملها بسرعة وكفاءة أثناء جائحة الكوفيد 19 في ظلّ إجراءات تقييدية غير منسقة فرضتها السلطات المحلية.

خامسًا، في سياق البعد الجنساني (الجندر)، ندعوا الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى الاستفادة استفادةً أعمق من حملات المناصرة لحثّ الحكومات والأحزاب السياسية على تعزيز وتطبيق حقوق الإنسان للمرأة ومشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. على الاتّحادات النسائية أن تخصّص المزيد من العمل، على وجه الخصوص لتأمين مشاركة فعّالة للمرأة في عمليّات السّلام والأمن عبر إشراكها في الحوارات والمبادرات الوطنية والمحلية من خلال حملات المناصرة الشبابية المتزامنة. علاوة على ذلك، تحتاج الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني إلى دعم تقنيّ وإجراءات لبناء قدراتٍ تصمّم وفق احتياجاتهنّ حتّى يتسنى لهنّ دمج الالتزامات الدولية بشكل أفضل في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية. كما يتوجّب توفير موارد أكثر لتيسير جمع الإحصاءات المصنفة حسب الجنس لرصد تنفيذ السياسات والبرامج. بعبارة أخرى، اكتساب إحساس أعمق بالتقدّم في إطار تمكين المرأة. بما أنّ منظمات حقوق الإنسان الإقليمية تفتقر إلى تركيز جوهريّ فسيمكنها بالتّالي الاستفادة بمثل هذه التدريبات على استخدام أدوات البحث والتحليل في إطار الجندر.

سادسًا، يمكن أن تساعد الموارد المالية من الجهات المانحة في دعم مختلف المشاريع الإقليمية، لا سيما في تنفيذ المشاريع التجريبية وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من جميع أنحاء المنطقة. يمكن تصميم هذه الأنواع من الخدمات والتدريبات على بناء القدرات بشكل تعاوني وتقديمها من قبل شركاء الاتحاد الأوروبي نظرًا لخبراتهم والأسبقية التاريخية في هذا المجال. علاوة على ذلك، ينبغي أن تنشئ الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني آليات محلية لإجبار الحكومات الوطنية على وضع أهداف التنمية المستدامة رقم 5 و 6 حيز التنفيذ على الصعيدين الوطني والمحلي. كما يتوجب بذل نفس الجهود لتجسيد أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل يبين في شكل خطط واستراتيجيات على مستوى البلديات. أخيرًا، يجب خلق المزيد من الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة في هذه المناقشات من أجل تنسيق الجهود بشكل أفضل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الصفة الجنوبية المجاورة.

سابعًا، كشف البحث أن معظم الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الصفة الجنوبية المجاورة ترحب بجدول أعمال الاتحاد الأوروبي المجدد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط (2021-2027) وتحتفظ بأمال عالية في أهدافه، إجراءاته ونتائجه المتوقعة، لا سيما الأمور المتعلقة بمستقبل الشباب. والمثير للدهشة أنه رغم أن جميع المشاركين في الدراسة أفادوا بأنهم على دراية بتجديد اتفاقية الشراكة، فإن الأغلبية، إن لم نقل الجميع، لم تكن على علم بمحتواها أو أهدافها أو إجراءاتها المقترحة بشكل فعلي. إذًا، فمن الضروري العمل على الترويج الإقليمي واسع النطاق وإطلاق حملات إعلامية حول الأجندة في المنطقة من قبل الوفد الإقليمي للاتحاد الأوروبي وممثلي المكاتب الوطنية.

ثامنًا، تشعر بعض المنظمات خاصةً منها الكيانات الصغيرة والموجودة في المناطق الريفية أو خارج المدن الكبرى بالقلق حيث أنها تخشى أن تكون الأجندة الجديدة شبيهةً بسابقتها، أي أنها ستحافظ على نفس النهج الخبوي في اختيار البرامج، تكوين الشراكات، وتخصيص الأموال، بعبارة أخرى الميل في غالب الأحيان إلى اختيار "الدائرة القريبة" من شركاء الاتحاد الأوروبي في الصفة الجنوبية. يدوي صدى هذا القلق في إحدى التوصيات التي اقترحتها سابقًا الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في المنطقة خلال ورش العمل المواضيعية لـ "مجالات" التي تطلب من شركاء الاتحاد الأوروبي تسهيل مشاركة الكيانات غير المسجلة في مختلف المشاريع والبرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي. كما نعلم جميعًا، لا تسمح البيئة السياسية والتنظيمية المقيدة في بعض البلدان لمنظمات المجتمع المدني الشبابية التي تتناول أنشطتها مواضيعًا حساسةً (مثل حرية التعبير، حرية العقيدة، ومكافحة العنف) بالوجود، سواءً كانت مسجلة أو غير مسجلة. لذلك، تمت التوصية بضرورة أن يضع الاتحاد الأوروبي آلية تسمح بإدراج مثل هذا النوع من المنظمات في مختلف خطط العمل وبرامج التمويل من قبل الاتحاد الأوروبي المخصصة لبلدان الصفة الجنوبية المجاورة.

في هذا السياق، يُطلب من الاتحاد الأوروبي أخذ هذه الأصوات بعين الاعتبار من خلال وضع آليات تضمن إدراج الجمعيات الجديدة والصغيرة، والكيانات غير المسجلة خاصة في المناطق الريفية التي لا تستوفي شروط الدعوة للمشاريع و/أو لا تستطيع التعامل مع دعوات مشاريع الاتحاد الأوروبي المعقدة، أو كونها غير مؤهلة أو مستعدة للعمل بموجب وضع يعترف به القانون بسبب مضايقات

الدول والتدابير التقييدية. نظرًا لأنّ الأجنحة الجديدة لا تزال في مرحلة تصميم الاستراتيجيات وخطط العمل والتنفيذ، يمتلك الاتحاد الأوروبي الآن القوة اللازمة ويمكنه اغتنام الفرصة لمعالجة جميع هذه الاهتمامات الأساسية المتعلقة بالجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ ولتحويلها إلى مكاسب ملموسة من خلال دمج التدابير المناسبة والتّصحيحية في تنفيذ خطط العمل الستّ المحددة في جدول أعماله. لا داعي للتأكيد على حقيقة أنّ النمو الديموغرافي السريع للسكان من الشباب في المنطقة يستلزم وجود هيئة في المجتمع المدنيّ متمكنة ومتنوعة الملامح. في هذا الصّدّد، من الأدوار التي يمكن أن يلعبها الاتحاد الأوروبي دور المساهمة في تمكين تلك الكيانات التي يتمّ استبعادها أو إسكانها من قبل حكوماتها المحلية لأنّ وجودها أساسي في الاستجابة لاحتياجات الشباب وكذلك في سدّ الفجوات التي خلقتها الجهات الفاعلة في الدول.

تأسعًا، الحديث عن الأجنحة الجديدة يقودنا إلى التذكير بهدفها الرئيسي، أيّ "اغتنام الفرص معًا، تحقيق الاستفادة القصوى من التحول الأخضر والرقمي، وإنشاء مجتمعات واقتصادات تشمل الجميع، خاصة النساء والشباب. إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون جزء لا يتجزأ من شراكتنا" (الاتحاد الأوروبي، 2021). تبعاً وحتى يكون هذا الهدف موضع التنفيذ، يقترح الاتحاد الأوروبي 6 خطط عمل، من بينها "التنمية البشرية، الحكم الرشيد، وسيادة القانون". تهدف خطة عمل الاتحاد الأوروبي إلى "تعزيز قدرات التأهب والاستجابة لأنظمة الرعاية الصحية ودعم الالتزام المتجدد بحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد لتعزيز أنظمة الحكم وتجذير الشفافية واعتماد المساءلة وبناء الثقة في المؤسسات إضافةً إلى تمكين الشباب والمجتمع المدنيّ، وتوطيد المساواة بين الجنسين، وتشجيع البحث والابتكار والثقافة والتعليم من خلال مشاركة أوثق في برامج الاتحاد الأوروبي."

بالتالي، يشير الهدف وخطة العمل 2 من الأجنحة بشكل ملموس إلى اهتمامه بتمكين الشباب والمجتمع المدنيّ على النحو المبين أعلاه. إذًا، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يرتقي إلى مستوى روح هذه الوعود وأن يستعيد ثقة الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: أولاً، من خلال الحفاظ على خطاب واضح ومسؤول مع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ في الصّفة الجنوبيّة. ثانيًا، يجب على الاتحاد الأوروبي تعيين موقع وتمركز واضح المرأى للشباب وللجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ في الحوار الهيكلي الذي يشارك فيه الشباب، هيئاتهم التمثيلية، الشبكات الإقليمية للشباب، والاتحادات، على وجه الخصوص مجالات وكيانات أخرى مماثلة كونها لا تلعب فقط دور المحاور والمستشير البارز، بل هي مصدر تصميم أهداف الشباب وأجندات العمل التي تستجيب لاحتياجاتهم المباشرة. يجب أن يستفيد الاتحاد الأوروبي من المعرفة والخبرة التي جمعت في مختلف المشاريع (مجالات على سبيل المثال) في مجال عمل الشباب في الصّفة الجنوبيّة المجاورة لبناء أسس تعاون أقوى وأكثر استدامة معهم. ما فتئت مجالات وشركاؤها تدعو إلى إضفاء طابع مؤسسي على حوار الشباب في صفتي البحر الأبيض المتوسط الشماليّة والجنوبيّة وإطلاق سياسة حوار شبابيّة إقليمية، يجب بالتالي توقع هذا الأمر في مرحلة تنفيذ خطة العمل 2 من الأجنحة الجديدة.

إذا جرت الأمور على هذا المنوال، فسيكون الاتحاد الأوروبي قد جسّد مكوّنًا جوهريًا من خطة العمل 2 للأجنحة. أخيرًا، يتوجّب مراعاة بُعد آخر في خطة العمل 2 ألا وهو إطلاق إطار مخصّص للشباب يستهدف موضوع الشباب

والجهات الفاعلة من الشباب ذات البرامج والمشاريع الموجهة نحو سياسة الحوار. نعتقد أن إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الإقليمي وإنشاء آليات سياسات موجهة للشباب في الشراكات مع شبكات الشباب الإقليمية سيمهد الطريق لإعطاء الأولوية لهذه المسألة في إطار موضوعي حتى لا يكون مجرد موضوع جانبي. كما تبينه الدراسة، عبّرت الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني عن نفس المخاوف المتكررة بشأن تهميش موضوع الشباب في القراءة والتنفيذ الفعلي للأجندة الجديدة. بالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي مدعو إلى إشراك هذه الجهات الفاعلة في النقاش حول قضايا الشباب وتخصيص ما لا يقل عن ثلث نسبة تمثيل في الهيكل الإداري لآلية السياسة المقترحة.

عاشراً وأخيراً، أكدت النتائج إجماع جميع المشاركين على الحاجة إلى إنشاء مساحة شبابية للحوار بين الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني والمؤسسات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي وكذلك مع النظراء الأوروبيين. في الواقع، كشفت الشهادات المأخوذة من المقابلات أن فكرة مساحة حوار شبابية كانت مصدر أمل العديد من الفاعلين من شباب المنطقة منذ بدء الحوار الهيكلي داخل الاتحاد الأوروبي في عام 2005. وقد تم تنظيم العديد من الاجتماعات والمناقشات والنداءات رسمياً ووطنياً ودولياً لتسهيل إنشاء مثل هذه الآلية. ومع ذلك، لم تنجح كل الوعود والتوصيات المقترحة في الماضي في بلوغ هذا "الحلم" وتحقيقه. تعطي الأجندة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بفتحاً جديداً للجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني توجّه توقعهم بأن اتفاقية الشراكة المُجدّدة ستساعد في تفعيل هذه الآلية وتحويل "مساحة الحوار" إلى واقع ملموس. ولكنهم يعتقدون كذلك أن يكون نجاح مثل هذه الآلية مرهوناً بالأدوار والأولويات التي تُخصّص للشباب.

نظراً لأهمية كل هذه التوصيات، نعتقد أنه من الضروري ترجمتها إلى خطة عمل ملموسة. يجمع الرسم البياني أدناه التوصيات وفق ستة إجراءات مقترحة قابلة للتنفيذ.

الجدول البياني 8: الإجراءات المقترحة القابلة للتنفيذ

العنوان	الإجراءات المقترحة القابلة للتنفيذ
مجالات عمل الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني	يشغل قطاع "التعليم، التدريب، وبناء القدرات" معظم أنشطة الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني. لذلك، يتوجب على التعاون الدولي المستقبلي وعلى البرامج التي يتم إطلاقها بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني في الصفة الجنوبية المجاورة تخصيص المزيد من الموارد والاهتمام لهذا القطاع ولهذا النوع من المنظمات.

علينا البتّ في زيادة عمليّات التحقيق على الأقل لفهم السبب الذي يفسّر ندرة المنظمات أو اهتمامها الخجول بمواضيع سيادة القانون ومكافحة الإرهاب، خاصة أنّنا ندرك أنّ التطرف يمثّل أحد التهديدات الرئيسية التي يواجهها الشباب. لا تزال مواضع سيادة القانون والمشاركة السياسية مواضعاً ذات أهمية ثانوية للشباب في الصّفة الجنوبيّة المجاورة.

أكثر من 12٪ من الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ في المنطقة غير مسجلة أو ذات وضع قانونيّ منخفض المستوى ممّا يقيد أنشطتها. لتجاوز هذه العقبة البيروقراطية المُعطلة، نقتح مناقشات ثلاثيّة مترامنة بين الحكومات الوطنيّة والإقليمية والأوروبية والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ تكون ذات حلول موجّهة نحو النتائج.

يجب على الحكومات المحلية على الصعيد الوطني أن تطلق نقاشات شفافة مع ممثلي جميع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ غير المسجلة وتلك التي تعمل في ظلّ أوضاع مشبوهة من أجل الاتفاق على صياغة قوانين وأطر قانونية تضمن وجود وعمل هذه الكيانات دون خشية التهديدات القانونية أو تهديدات المؤسّسات.

على المستوى الإقليمي، تحتاج الحكومات الوطنية وشبكات تمثيل الشباب إلى العمل على توحيد رؤاها ومعاييرها القابلة للتّنفيد للاعتراف بوجود وبعمل هذه الكيانات المهمشة والاتفاق على تطوير إجراءات منسقة ومبسطة وشفافة لاكتساب الوضع القانوني المناسب.

يجب على الاتحادات والشبكات الإقليمية التي تجمع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ، مثل مجالس، إيصال صوتها لمؤسّسات الاتحاد الأوروبي للتعبير عن حقوق الكيانات الصغيرة، المهمشة، وغير المسجلة والدفاع عنها. كما عليها توجيه نداءات إلى الهياكل الإدارية في الاتحاد الأوروبي لمناقشة هذه النقطة في كلّ المناقشات أو المشاريع أو برامج التّمويل المتعلقة بالشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ التي تجمعها مع الحكومات الإقليمية أو الوطنية في الصّفة الجنوبيّة المجاورة.

الانسجام على مستوى اكتساب الوضع القانوني

استراتيجية تأسيس الشراكة

من أجل خلق شراكات متنوعة مع القطاع الخاص الوطني والدولي، على الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني إنشاء استراتيجية مدروسة دراسة معمقة لتطوير الشراكة. علاوة على ذلك، يتوجب عليها التأكد من تدريب موظفي مؤسستها على ضمان تنفيذ الاستراتيجية بما يتوافق مع رؤية المؤسسة والأهداف والغايات التي سُلط عليها الضوء. لسد هذه الفجوة، يجب توفير برامج وورشات عمل تدريبية لبناء القدرات حول تعزيز مهارات ومعرفة الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في عملية خلق وتنفيذ استراتيجيات الشراكة في المنطقة وبالتعاون مع الشركاء الدوليين (الاتحاد الأوروبي) الذين يتمتعون بخبرة أكبر في إدارة المنظمات.

لمسنا حاجة لتطوير استراتيجيات جديدة لإقامة شراكة من أجل جذب شراكات جديدة وأكثر عدد مع القطاع الخاص والحكومات الوطنية. إنّ فلسفة المسؤولية الاجتماعية للشركات شائعة للغاية في القطاع الخاص في المنطقة، فهي متجذرة في "الزكاة" كونها ممارسة راسخة تاريخياً. لذلك، يمكن أن تلعب الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني دوراً مهماً وأن تستفيد استفادة كاملة من ممارسات المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، في حالة نجاحها في تبسيط برامج الدعوة الشبابية مع مجالات عمل القطاع الخاص.

تحتاج الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني دعمًا تقنيًا صمم خصيصًا لها وبناء القدرات حتى يتسنى لها دمج الالتزامات الدولية بشكل أفضل في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية. كما تحتاج أيضًا إلى الموارد لتيسير جمع الإحصاءات المصنفة حسب الجنس لمراقبة حسن تنفيذ السياسات والبرامج. هذا الأمر من شأنه أن يجعلها تحسّ بإحراز تقدّم أفضل في مسألة تمكين المرأة. بما أنّ منظمات حقوق الإنسان الإقليمية تفتقر إلى تركيز جوهريّ فسيمكنها بالتالي الاستفادة بمثل هذه التدريبات عند استخدام أدوات البحث والتحليل في إطار المسائل المتعلقة

البعد الجنسانيّ أو ما يعرف بالجندر

بالجنس.

يمكن للموارد المالية من الجهات المانحة أن تساعد في دعم مختلف المشاريع الإقليمية خاصة في تنفيذ المشاريع التجريبية وتبادل الخبرات والدروس في جميع أنحاء المنطقة. يمكن تصميم هذا النوع من الخدمات والتدريبات على بناء القدرات بشكل تعاوني وتقديمها من قبل شركاء الاتحاد الأوروبي بفضل خبراتهم وأسبقيتهم التاريخية في هذا المجال.

يجب إنشاء آليات اتفاقات مجتمعية محلية وإقليمية لإجبار الحكومات الوطنية على تنفيذ هدفي التنمية المستدامة 5 و 6 على الصعيدين الوطني والمحلي. كما يتوجب بذل جهود مماثلة لترجمة أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل يبين في شكل خطط واستراتيجيات على مستوى البلديات. أخيرًا، يجب إنشاء المزيد من الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة في هذه المناقشات من أجل تنسيق الجهود بشكل أفضل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بلدان الصّفة الجنوبية المجاورة.

خلال ورش العمل المواضيعية لـ "مجالات" للشباب، طلبت الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني مرارًا وتكرارًا من شركاء الاتحاد الأوروبي تسهيل مشاركة الكيانات غير المسجلة في مختلف المشاريع والبرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي. كشفت نتائج البحث أيضًا أن البيئات السياسية والتنظيمية المقيدة في بعض البلدان لا تسمح للجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني التي تتناول مواضيعًا حساسة (مثل حرية التعبير، حرية العقيدة، ومكافحة العنف) بالوجود، سواءً كانت مسجلة أو غير مسجلة. في هذا السياق، يُطلب من الاتحاد الأوروبي أخذ هذه الأصوات بعين الاعتبار من خلال وضع آليات تضمن إدراج الجمعيات الجديدة والصغيرة، والكيانات غير المسجلة خاصة في المناطق الريفية التي لا تستوفي شروط الدعوة للمشاريع و/أو لا تستطيع التعامل مع دعوات مشاريع الاتحاد الأوروبي المعقدة، أو كونها غير مؤهلة أو مستعدة للعمل بموجب وضع يعترف به القانون بسبب مضايقات الدول والتدابير التقييدية.

**التأمل في الأجنحة
الجديدة للبحر الأبيض**

المتوسط

كما يجب رفع مستوى الوعي تجاه الكيانات غير المسجلة (حوالي 12٪ في المنطقة) ودورها المركزي في الاستجابة لاحتياجات الشباب وكذلك سدّ الثغرات التي أحدثتها الجهات الفاعلة في حكومات الدول في الصّفة الجنوبيّة.

نظرًا لأنّ الأجندة الجديدة لا تزال في مرحلة تصميم استراتيجيات وخطط العمل والتنفيذ، يتحلّى الاتحاد الأوروبي الآن بالقوة اللازمة ويمكنه اغتنام الفرصة لمعالجة جميع هذه الاهتمامات الأساسية المتعلقة بالجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ ولتحويلها إلى مكاسب ملموسة من خلال دمج التدابير المناسبة والتّصحيحية في تنفيذ خطط العمل الستّ المحددة في جدول أعماله.

يشير الهدف الرّئيسيّ وخطة العمل 2 من الأجندة الجديدة بشكل واضح إلى تركيز اهتمامه بالشباب وبالمجتمع المدنيّ. إنّما، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يرتقي إلى مستوى روح هذه الوعود وأن يستعيد ثقة الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: أولاً، من خلال الحفاظ على خطاب واضح ومسؤول مع الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ في الصّفة الجنوبيّة. ثانيًا، يجب على الاتحاد الأوروبي تعيين موقع وتمركز واضح المرأى للشباب وللجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدنيّ في الحوار الهيكلي الذي يشارك فيه الشباب، هيئاتهم التمثيلية، الشبكات الإقليمية للشباب، والاتحادات، على وجه الخصوص مجالات وكيانات أخرى مماثلة كونها لا تلعب فقط دور المحاور والمستشير البارز، بل هي كذلك مصدر تصميم أهداف الشباب وأجندات العمل التي تستجيب لاحتياجاتهم المباشرة.

يجب أن يستفيد الاتحاد الأوروبي من المعرفة والخبرة التي جمعت في مختلف المشاريع (مجالات على سبيل المثال) في ميدان عمل الشباب في الصّفة الجنوبيّة المجاورة لبناء أسس تعاون أقوى وأكثر استدامة معهم. ما فتئت مجالات وشركاؤها تدعو إلى إضفاء طابع مؤسسي على حوار الشباب في ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشماليّة والجنوبيّة وإطلاق

سياسة حوار شبابية إقليمية، يجب توقع هذا الأمر في مرحلة تنفيذ خطة العمل 2 من الأجنحة الجديدة.

يمكن تحقيق ترجمة جزئية لخطة العمل 2 في الأجنحة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط من خلال إطلاق إطار مخصص للشباب يستهدف موضوع الشباب والجهات الفاعلة من الشباب ذات البرامج والمشاريع موجهة نحو سياسة الحوار. نعتقد أن إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الإقليمي وإنشاء آليات سياسات موجهة للشباب في الشراكات مع شبكات الشباب الإقليمية سيمهد الطريق لإعطاء الأولوية لمسألة الشباب في إطار موضوعي حتى لا يكون مجرد موضوع جانبي. كما تبينته الدراسة، عبرت الجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني عن نفس المخاوف المتكررة بشأن تهميش موضوع الشباب في القراءة والتنفيذ الفعلي للأجنحة الجديدة. بالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي مدعو إلى إشراك هذه الجهات الفاعلة في النقاش حول قضايا الشباب وتخصيص ما لا يقل عن ثلث نسبة تمثيل في الهيكل الإداري لآلية السياسة المقترحة.

نجاح آلية حوار تحتضن الشباب مرهون بالأدوار والأولويات التي ستخصص للشباب. يعني يجب بناء الهيكل والهيئة الإدارية لمثل هذا الفضاء على أساس حوار ثلاثي مُنصف يجمع:
أ) الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في جنوب البحر الأبيض المتوسط
ب) الوكالات الحكومية الوطنية لبلدان جنوب البحر المتوسط
ج) ممثلو المؤسسات الأوروبية.

ستكون أيضًا مساحة الحوار التي تحتضن الشباب بمثابة الجسر بين صفتي البحر الأبيض المتوسط للتواصل والتعاون وتبادل المعارف والخبرات حول مجموعة لا تعد ولا تحصى من المواضيع والأسئلة التي تمثل مصدر اهتمام مشترك للشباب، لمجتمعاتهم، ولحكوماتهم.

إنشاء مساحة شبابية تحتضن آلية الحوار

2.2 الخطة العمل: صياغة مساحة محدّدة تحتضن حوار الشباب

بناءً على نتائج البحث والتوصيات الناتجة عنه، تم اقتراح خطة عمل لتصميم مساحة تحتضن حوار الشباب وإدخالها حيز التنفيذ كونها آلية إقليمية تجمع ممثلي الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني في الضفة الجنوبية مع المؤسسات الوطنية والأوروبية. يجب أن تستند هذه الآلية على ستة مبادئ رئيسية:

(أ) الكيان القانوني: يجب الاعتراف بمساحة حوار الشباب كآلية إقليمية غير حكومية ومستقلة تعترف بها الوزارات الوطنية للشباب في بلدان جنوب المتوسط.

(ب) الحوكمة: ينبغي أن يُدير ممثلو الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني لجميع بلدان الجوار الجنوبي هذا الفضاء. يمكن ترشيح / انتخاب هؤلاء الممثلين من قبل مجموعات العمل الشبابية الوطنية أو وكالات الشباب الوطنية أو المجلس في كل دولة بعد اجتماع الجمعية العامة لممثلي الشباب على المستوى الوطني. كما سيتم تعيين لجنة توجيهية لضمان إبلاغ صنّاع القرار الوطنيين بمحتوى أجندة مساحة الحوار التي تحتضن الشباب.

(ج) الهيكل: يجب أن تتجسّد هذه المساحة في شكل هيكل ثلاثي الأبعاد يتألف من:

- 1) ممثلي الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني
 - 2) ممثلي صنّاع القرار الوطنيين لبلدان الضفة الجنوبية في البحر الأبيض المتوسط
 - 3) ممثلي المؤسسات الأوروبية
- في هذا الصدد، يُعتبر حضور هذه الكيانات الثلاثة إلزامياً في كل مناقشة أو مداولة تستدعي التصديق على قرارات ما.

(د) جدول الأعمال:

سُكّلت الهيئة المنتخبة لإدارة مساحة الحوار الذي سيحتضن ممثلي الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني بتطوير وواقترح دورة حياة الأهداف الشبابية بصفة محدّدة وهي تأتي تنويجاً للاجتماعات والتبادلات الوطنية والإقليمية المنظمة سابقاً. سيتم مناقشة الأجندة النهائية، إتمامها، والتصديق عليها من قبل الهيكل الثلاثي. يجب أن تعكس هذه الأجندة صوت الشباب في المنطقة وتخدم احتياجاتهم عبر أهداف وغايات محدّدة بشكل دوري، أجندة واضحة التنفيذ، وأصحاب المصلحة المحدّدين. في نفس هذا السياق، يجب أن يشارك الشباب في صياغة توجيهاتها وكذلك أولوياتها مشاركة فعالة من شأنها أن تولد أثراً مباشراً ووشيقة على سُبل عيشهم.

(ه) دورة الحياة: يجب أن تحدّد دورة الحياة العمر الافتراضيّ لأهداف الشّباب إضافةً إلى سلطة اللجنة التوجيهية المنتخبة لإدارة هذه المساحة. كما يجب تجديد هيكل السّلطة المفوضة من خلال انتخابات تنظم خلال اجتماع الجمعية العامّة، على سبيل المثال، كلّ ثلاث سنوات لضمان مشاركة ديمقراطية وشاملة للشّباب في كلّ بلد من بلدان المنطقة.

بطبيعة الحال، حتّى وإن كانت هذه المبادئ مؤقتة ويمكن تطويرها أو تكيفها أو استبدالها بمبادئ أكثر صلة بما يتطلبه السّياق، إلّا أنّها تمثّل نقطة انطلاق لبدء نقاش حقيقيّ حول تفعيل آليّة مساحة تحتضن الشّباب وجعلها حقيقة ملموسة. يمكن لأصحاب المصلحة المعنّيين أيضًا أن يأخذوا بعين الاعتبار الآليّات المماثلة الموجودة مسبقًا، مثل حوار الشّباب في الاتحاد الأوروبيّ الذي تمّ التطرّق إليه في هذا التقرير. كما توجد كذلك بعض الآليّات الحاليّة التي تعمل على مستوى أصغر ولكنها تبقى أيضًا حالات ملهمة، مثل مجلس أصوات الشّباب وهي شراكة دوليّة تضمّ شبابًا متحمّسين من الشّرق الأوسط وإفريقيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا اللاتينيّة تهدف إلى إحداث تغيير حقيقيّ وأساسيّ يستهدفُ كفيّة مشاركة الاتحاد الأوروبيّ مع الشّباب في مجال التّعاون من أجل التّمية. ولكن، رغم أهميّته، يظلّ هذا التّعاون محدودًا من حيث النّطاق والتأثيرات، وهو لا يركّز بشكل أساسيّ على شباب دول الصّفّة الجنوبيّة للمتوسّط. مع ذلك، يمكننا البناء على نموذجهم ونموذج حوار الشّباب في الاتحاد الأوروبيّ أيضًا لتصميم نموذج مرتبط بسياق مساحة الحوار التي تحتضن الشّباب في جنوب البحر الأبيض المتوسط.

الخاتمة

في الختام، سيكون الشّباب في الجوار الجنوبيّ على موعد نادر مع التّاريخ خلال السّنوات العشر القادمة بما أنّ نسبة كبيرة وغير مسبوقه منهم ستنتقل إلى سنواتهم الأكثر الإنتاجيّة، ممّا يفتح الأبواب لإمكانيّة تحقيق عائد ديموغرافيّ ونموّ اقتصاديّ مدفوع بالتّغييرات الديموغرافيّة، كما بيّنه تقرير اليونسيف تحت عنوان "جيل 2030 في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا". إنّ كانت الحكومات الوطنيّة في المنطقة لا تريد تفويت هذا الموعد، فلن يكون لها إلّا خيار واحد، ألا وهو إنشاء أسس تعاون مشترك مع الجهات الفاعلة من الشّباب في المنطقة والقطاع الخاصّ على الصّعيد الوطنيّ، العالميّ، والإقليميّ إضافةً إلى وضع أسس سياسات سريعة الإجابة وإجراءات ملموسة من أجل اتّخاذ خطوات لردع الحواجز العاجلة التي يواجهها الشّباب. بعبارة أخرى، الحواجز المتعلقة بعدم الاستقرار السّياسيّ والاجتماعيّ، السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعية غير العادلة، وفرص العمل المحدودة التي تفاقمت بشكل أكبر خلال عام 2020.. في هذا الصّدد، يمكن أن تلعب الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ دورًا مركزيًا جنبًا إلى جنب مع الحكومات الوطنيّة في مساعدة الشّباب على تحقيق أهدافهم ووجودهم الفعليّ وهو أمر سيعود بالنّفع على المنطقة بأسرها. لذا، يتوجّب على الحكومات الوطنيّة، الدوليّة والقطاع الخاصّ أن تهتمّ وتدعم بشكل أكبر الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ.

على مستوى آخر، شاركت أكبر الجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ بشكل بنّاء في التّمية الاجتماعيّة والسّياسيّة، التّغيير، بناء السّلام، صنع السّلام، وتحويل النزاعات خلال العقدين الماضيين. يجب استخدام مساهماتها البّناءة في

عملية إنشاء آلية معترف بها رسميًا تتجسد في شكل مساححة حوار متعدّدة الأبعاد ضمن السياق الاجتماعي والسياسي يخلقها الشباب، يشكّلونها ويحافظون عليها. كوننا من ممثلي وشركاء هذه الشريحة السكانية، علينا ضمان حصول جميع الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على حقهم في المشاركة في الديمقراطية، وهذا يعني إزالة الحواجز وخلق تكافؤ على مستوى الفرص: نفس الفرص المتاحة لأقرانهم في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. يمكن للاتحاد الأوروبي من خلال مؤسساته التي عُيّن أن يلعب دورًا حاسمًا في تفعيل الآلية المقترحة والمساعدة في تنفيذها، لا سيما عند التمعّن في أجندة البحر الأبيض المتوسط (2021-2027) الواعدة التي تخصّص دورًا ملحوظًا وأهمية بيّنة للشباب المنطقة.

المراجع

1. Badre, Abdeslam (December 2020). Toward Institutionalizing Dialogue on Youth between northern and southern Mediterranean Shores: MAJALAT Thematic Project on Youth. Available at: <https://www.majalat.org>
2. EU: Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions (February 2021). Renewed partnership with the Southern Neighborhood: A new Agenda for the Mediterranean. Consulted on June 6th 2021. Available at: https://eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf
3. European Youth Forum: The EU Youth Dialogue. Consulted on June 4th 2021, at: <https://www.youthforum.org/eu-youth-dialogue>
4. Freedom House (2021). Freedom in the World 2021: Democracy under Siege. Highlights from Freedom House's annual report on political rights and civil liberties. Consulted on June 5th 2021. Available at: https://freedomhouse.org/sites/default/files/2021-02/FIW2021_World_02252021_FINAL-web-upload.pdf
5. Haerdig, Robin (2020). Rural Democracy: Elections and Development in Africa. Oxford Studies in African Politics and International Relations. Oxford: UK.
6. Mubashir et al (2018) *The Youth Space of Dialogue and Mediation: An Exploration*. Berghof Foundation.
7. Natil, Ibrahim, (ed.) et al. (2020). The Power of Civil Society in the Middle East and North Africa: Peace-building, Change, and Development (1st ed.). ISBN: 9780367728755. Routledge.

tomorrow. Consulted on June 5th 2021. Available at: <https://www.unicef.org/mena/reports/mena-generation-2030>

9. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (2016). Cairo Declaration for Arab Women and the Strategic Plan for Women Empowerment in the Arab Region-2030 Development Agenda. League of Arab States Women, Family and Childhood Department. Consulted on June 6th 2021. Available at: https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/children_on_the_move/cairo_declaration_for_arab_women_e_1.pdf
10. USAID et Al.: 2019 Civil Society Organization Sustainability Index: for Middle East and North Africa (December 2020). Consulted on June 3rd 2021. Available at: <https://www.fhi360.org/sites/default/files/media/documents/resource-csosi-mena-2019-report.pdf>
11. World Bank: Supporting Countries in Unprecedented Times Annual Report 2020. Consulted on June 3rd 2021. Available at: <https://www.worldbank.org/en/about/annual-report#anchor-annual>

الملحقات

الملحق 1: استطلاع رأي (النسخة باللغة العربية)

للاطلاع على النسخة على الإنترنت: <https://forms.gle/7BLzvFEYmZNbb6t3A>

١/ الوضع القانوني	
ما هي صفة تسجيل منظمكم على المستوى القانوني والمؤسسي؟	
	جمعية / منظمة غير حكومية
	تعاونية للمجتمع المدني
	اتحاد
	منظمة غير حكومية محلية
	منظمة غير حكومية عالمية
	غير مسجلة
.....	غيرها؟ يرجى التحديد

٢/ نطاق العمل ومجالاته	
في أي مجال ذي صلة بالشباب تعمل منظمكم؟	
	التعليم، التدريب، وتعزيز الإمكانات
	الشباب، التوظيف، والإدماج في سوق الشغل
	الشباب والمشاركة السياسية
	الشباب والنضال الاجتماعي
	الشباب، سيادة القانون، والحريات الفردية
	الشباب والصحة (العقلية والجسدية)
	الشباب، الهجرة، والتنقل
	الشباب، حقوق الأقليات: النوع الجنساني، الانتماء العرقي، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة
	الشباب، الرقمنة، التحوّل الرقمي، ووسائل الإعلام
	الشباب والبيئة
	الشباب، الفن، والثقافة
	الشباب ومجابهة التطرف والإرهاب
.....	غيرها؟ يرجى التحديد

٣/ الشركاء	
من هم الشركاء أو المتعاونون الرئيسيون لمنظمكم فيما يتعلق بمشاريع الشباب؟	
	الشباب
	المجتمعات المحلية (المواطنون، المواطنات، المتطوعون، والمتطوعات)
	الحكومات المحلية (المؤسسات والإدارات)
	المنظمات غير الحكومية المحلية
	المنظمات غير الحكومية العالمية
	الحكومات الدولية (الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية)
	الشركات المحلية
	الشركات العالمية
.....	غيرها؟ يرجى التحديد

٤/ التحديات	
ما هي التحديات التي تواجهها منظمكم في إطار المشاريع المتعلقة بالشباب؟	
	تعقيدات متعلقة بالبيروقراطية الإدارية
	مشكلة الوضع القانوني للمنظمة (غير مسجلة)

	نقص الدّعم الحكوميّ
	غياب السياسات التّظيميّة والوقائيّة
	نقص التّعاون والشّراكات المحليّة
	نقص التّعاون والشّراكات العالميّة
	عدم اهتمام الشّباب
	نقص الأموال
	ضعف الدّعم من المجتمع
	نقص على مستوى التّدريب اللّوجستيّ والقدرات في منطّمتكم
.....	غيرها؟ يرجى التّحديد

5/ آثار الكوفيد 19

كيف أثّرت جائحة الكوفيد 19 على عمل منطّمتكم، خصوصًا فيما يتعلّق بالمشاريع التي تتمحور حول الشّباب؟	
	لا يوجد أيّ تأثير يذكر
	كانت إجراءات التّقييد المحليّة موازيةً لأنشطتنا
	نقص التّسيق مع السّلطات
	صعوبات في التواصل مع المستفيدين المحتملين والتّعرف عليهم
	نقص التّمويل والدّعم
	صعوبة تغيير الأولويّات وتكييف خدمات منطّمتكم مع الاحتياجات الناشئة الجديدة للشّباب
	ضعف على مستوى قدرة العاملين في منطّمتكم على إدارة العمل على شبكة الإنترنت وعن بُعد.
	أدى نقص أو عدم كفاية المعدّات التكنولوجيّة اللوجستيّة ومعدّات المعلومات إلى صعوبة مواصلة العمل عن بُعد (عبر الإنترنت)
.....	غيرها؟ يرجى التّحديد

6/ تجاوز تحديّات الكوفيد 19

كيف حاولت منطّمتكم تجاوز آثار جائحة الكوفيد 19 على عملها وأنشطتها، خصوصًا فيما يتعلّق بالمشاريع التي تتمحور حول الشّباب؟	
	تكييف برامج ومشاريع الشّباب مع الوضع الجديد الذي فرضته جائحة الكوفيد 19
	تغيير الأولويّات وتعديل خدمات منطّمتكم وفق الاحتياجات الناشئة الجديدة للشّباب
	تطوير علاقات تعاون جديدة مع السّلطات المحليّة في سياق الخدمات الناشئة عن الوضع الجديد
	تطوير علاقات تعاون جديدة مع منطّمات غير حكوميّة أخرى تهتمّ بالشّباب
	تطوير علاقات تعاون جديدة مع شركات وشركات محليّة
	توفير تدريب لبناء قدرات العاملين في منطّمتك في إطار العمل الرّقميّ والعمل عبر الإنترنت
	لم نتخذ أيّ إجراء كان في هذا الصّدّد
.....	غيرها؟ يرجى التّحديد

7/ مساحة جديدة تحتضن الحوار بين الشّباب والجهات الفاعلة في ميدان الشّباب

هل تعتقدون أنّه سيكون لخلق مساحة جديدة تحتضن الحوار بين الشّباب والجهات الفاعلة في المجتمع المدنيّ في ميدان الشّباب والمؤسّسات الوطنيّة
--

والأوروبية آثار إيجابية على؟	
	العمل الذي تسعى منظماتكم لتحقيقه لصالح الشباب
	مستقبل الشباب
	العلاقة بين منظماتكم والشباب الذين تعملون معهم
	التعاون المستقبلي بين منظماتكم والحكومة الوطنية
	التعاون المستقبلي بين منظماتكم والمنظمات غير الحكومية المحلية
	التعاون المستقبلي بين منظماتكم والمنظمات غير الحكومية العالمية
	الوضع القانوني لمنظماتكم
	مصادر التمويل والدعم اللوجستي لصالح منظماتكم
	نوعية وكمية الخدمات التي تقدمها منظماتكم للشباب
.....	غيرها؟ يرجى التحديد

الملحق 2: المقابلة (النسخة العربية)

عزيزي المشارك، عزيزتي المشاركة،

إن أسئلة المقابلة التالية جزء من دراسة إقليمية أجرتها الشبكة الأوروبية ومتوسطة فرنسا وهي تسعى إلى تحليل ديناميكيات الشباب والجهات الفاعلة من الشباب في المجتمع المدني ومختلف المنظمات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. ستكون مشاركتكم في الإجابة على جميع الأسئلة محل تقدير كبير. نؤكد لكم أن المقابلة لن تكشف عن هويتكم وستستخدم جميع الإجابات لغرض الدراسة فقط.

شكراً جزيلاً على مشاركتك!

1) في أي مجال من مجالات الشباب تعمل منظماتكم وماهي طبيعة مشاريعها؟

.....

2) ما هي فئات الشباب التي تستهدفها منظماتكم (الطلاب، العاملون من الشباب، الفتيات، المهاجرون الشباب، والشباب ذوو الاحتياجات الخاصة؟ غيرها؟) ما مدى أهمية مسألة الجندر في مشاريع منظماتكم لصالح الشباب؟

.....

3) ما هي الظروف الاجتماعية، السياسية، والمالية التي تعمل في إطارها منظماتكم؟ ما هي الإجراءات التي تتخذها منظماتكم لتجاوز هذه التحديات؟

.....

4) هل تتعاون منظماتكم مع منظمات شبابية محلية، وطنية، ودولية أخرى إضافة إلى الحكومات؟ إذا كان الأمر ينطبق، هل يمكنكم تقديم بعض الأمثلة؟

.....

شراكات جديدة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والوطنية،
والدولية ومع الحكومات؟

(6) ما هي التّحدّيات الرئيسيّة التي تواجه عمل منطمتكم؟

(7) ماهي الحلول التي تقترحونها لتسهيل عمل منطمتكم بطريقة
يمكن أن تغيد الشباب الذين يعملون لصالحهم؟

(8) كيف أثّرت جائحة الكوفيد 19 على عمل منطمتكم؟

(9) ما هي الحلول البديلة التي اعتمدتها منطمتكم للتغلب على
التّحدّيات التي فرضتها جائحة الكوفيد 19 على عمل منطمتكم؟

(10) ما مدى إلمامكم ومعرفتكم بشراكة الاتحاد الأوروبي المُجدّدة
مع منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط (2021-2021)؟

(11) على تعتقدون أنّ شراكة الاتحاد الأوروبي المُجدّدة تعدّ
بمستقبل واعد لمعيشة ورزق الشباب والجهات الفاعلة من الشباب
في المجتمع المدنيّ في الصّفة الجنوبيّة للبحر الأبيض المتوسط؟
رابط لرسالة الاتحاد الأوروبيّ المشتركة:

https://eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf

(12) هل تعتقدون أنّ إنشاء مساحة جديدة تحتضن الشباب
والجهات الفاعلة من الشباب والمؤسّسات الوطنية والأوروبية
سيخلق أية آثار إيجابية على الشباب وعلى عمل منطمت المجتمع
المدنيّ الشبابية في منطقتكم؟ بأيّ طريقة؟

الملحق 3: بروتوكول المقابلة

أعزّائي المشاركون، عزيزاتي المشاركات

يسعدنا دعوتكم للمشاركة في مشروع بحث إقليميّ حول الشباب ومنطّات
المجتمع المدنيّ الشبابية في الصّفة الجنوبيّة للمتوسط!

حول البحث

تطلق الشبكة الأورومتوسطية فرنسا وهي إحدى الشبكات التأسيسية الست
للاتحاد مجالات بإجراء دراسة حول ديناميكيات الشباب والجهات الفاعلة من
الشباب في المجتمع المدنيّ والمنطّات في منطقة جنوب البحر الأبيض

المتوسّط. لهذا البحث الإقليميّ خلفيّتان: أوّلاً، يسعى إلى تحديد الوضع الحاليّ للأنشطة وللّتحديات المعلقة التي يواجهها الشّباب والجهات الفاعلة من الشّباب في المجتمع المدنيّ في المنطقة. ثانيًا، يهدف البحث إلى التّجسيد الفعليّ للتّوصيات السّابقة لمجالات من خلال اقتراح خطة عمل واضحة وقابلة للتّنفيد لتصميم مساحة حوار تجمع الشّباب، الجهات الفاعلة من الشّباب والمؤسّسات الوطنيّة والأوروبيّة ووضعها حيّز التّنفيد.

مشاركتم

بناءً على أنّ منظّمتم نشطة بشكل هامّ على الصّعيدين الوطنيّ والإقليميّ، تعتقد الشّبكة الأورومتوسّطيّة فرنسا أنّ مشاركة خبراتكم ورؤيتكم ستكون مصدرًا ملهمًا لتحقيق أهداف البحث. في هذا الإطار، نرجوا منكم المشاركة في هذه المقابلة القصيرة على الإنترنت.

تاريخ وطريقة تنظيم المقابلة

سنكون سعداء بتنظيم المقابلة في أيّ موعد من اختياركم من 16 إلى 22 ماي 2021، إمّا عبر Zoom أو WhatsApp أو أيّة منصّة أخرى عبر الإنترنت من اختياركم. سيقوم الباحث المسؤول عن المشروع السيّد عبد السلام بدر بإدارة المقابلة.

لغة المقابلة

يُسعدنا إجراء المقابلة بأيّة لغة من اللّغات التّالية: العربيّة، الفرنسيّة، والانجليزيّة.

سريّة الهويّة

ستكون المقابلة سريّة. لن يتمّ الكشف عن هويّتكم أو هويّة منظّمتم. سيتمّ استخدام البيانات المدخلة لدعم نتائج البحث فقط.

للاتّصال بنا

إذا أردتم طرح المزيد من الأسئلة، يرجى عدم التّردّد في الاتّصال بالباحث مباشرة أو بمكتب برنامج الشّبكة الأورومتوسّطيّة فرنسا:

- **مكتب برنامج الشّبكة الأورومتوسّطيّة فرنسا:** السيّد نتالي المهدي،
n.mehdi@euromed-france.org / Tel: (+33) 1 48 37 07 73
- **الباحث:** السيّد عبد السلام بدر، /
a.badre@um5s.net.ma +212621607314

الخطوة المقبلة:

في حالة قبولكم لدعوتنا، يرجى الاتّصال بنا لاقتراح تاريخ ووقت يناسبكم مع تقديم عنوان بريدكم الإلكتروني ورقم WhatAspp حتّى نبدأ في إعداد المقابلة. إنّ لم يسمح لكم وقتكم وظروفكم بإجراء المقابلة، فإنّنا نرسل إليكم أسئلة المقابلة للإجابة عليها كتابيًا وإرسالها بعد ذلك إلى السيّد عبيد السلام بدر: a.badre@um5s.net.ma في أقرب وقت ممكن. يرجى الاطلاع على أسئلة المقابلة المرفقة أدناه:

شكرًا جزيلاً على وقتكم وعلى مساهمتكم في مشروع هذا البحث. نحن نتطلّع للتّفاعل معكم ولنلقّي ملاحظاتكم!
مع الشّكر،

حول الكاتب



عبد السلام بدر خبير في تطوير السياسات وأستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط في المغرب. تركّز أبحاثه على الشباب، المرأة، وتطوير سياسات الهجرة. وهو يسعى إلى تحليل المعايير الحالية لوضع أسس توصيات قائمة على الأدلة يمكن أن تكون مصدر معلومات قيّمة لصانعي القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما توفّر بيانات قابلة للمقارنة عبر الحدود في البلدان الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق جنوب البحر الأبيض المتوسط مع معالجة أسباب التهميش المترسخ. لقد عمل مع مجموعة من المنظمات الدولية، نذكر منها على سبيل المثال فولبرايت (Fulbright)، مركز الأبحاث المشتركة (JRC) التابع لمفوضية الاتحاد الأوروبي، ERASMUS +، الشراكة بين الأكاديميات (IAP)، مؤسسة كونراد أديناور (KAS)، أكاديمية الشباب العالمية (GYA)، متتدى أينشتاين القادم (NEF)، المعهد الإفريقي للعلوم الرياضية، معهد الدبلوماسية الثقافية (ICD)، رابطة علوم المواطن الأوروبي العالمية (ECSA)، المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (ACSS)، جمعية العلوم السياسية الأمريكية (APSA)، وبوابة EDU4U، إضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى. كما شغل أيضًا منصب أستاذ زائر في جامعة ألفريد في نيويورك، معهد مونتييري للدراسات الدولية في كاليفورنيا، جامعة نورث كارولينا في تشابل هيل، جامعة ألبروك في الدنمارك، معهد الدبلوماسية الثقافية في برلين، جامعة بايبس بولياي في رومانيا. كما أنّ عبد السلام بدر محرّر بقسم العلوم الاجتماعية في ELSAVIEER & Scientific African Journal. تشمل منشوراته الأخيرة ما يلي: الدبلوماسية الاقتصادية بين الشمال والجنوب: مفاوضات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب (ألمانيا، نوفمبر 2020)، الرهانات الثقافية (المغرب، سبتمبر 2020)، أصوات الباحثين المهنيين الأوائل داخل الأكاديمية وخارجها: منظور إفريقي (كتاب مشترك في تأليفه، ألمانيا، ماي 2020). ولقد تمّت دعوته للتعاون مع الشبكة الأوروبية المتوسطية فرنسا كخبير وباحث في

مشروع مجالات منذ عام 2020:

ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0002-8582-2892>